

موسوعة الشباب السياسية

١٣

العولمة

هناء عبيد

العَوْلَمة

موسوعة الشباب السياسية

سلسلة خاصة يصدرها
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية
بالأهرام



العولمة

هناء عبيد

القاهرة ٢٠٠١

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

المحتويات

تقديم		٧
مقدمة		٩
الفصل الأول :	العولمة وعالم متغير	١٥
الفصل الثانى :	العولمة : البداية والمسار	٣٧
الفصل الثالث :	مؤسسات العولمة	٤٧
الفصل الرابع :	الموقف من العولمة	٥٩
الفصل الخامس:	العولمة واقع جديد	٩١
الخاتمة :		١٠٣

تقديم

أصبحت كلمة "العولمة" من أكثر الكلمات التى تتردد فى أجهزة الإعلام والمؤتمرات والمنتديات، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق. وكما أنها من أكثر التعبيرات التى تثير حيرة ، بل بلبلة، فى أوساط الشباب الذين يقرأون عنها أو يسمعون. فلا يختلف السياسيون والمثقفون اليوم على أمر بمقدار اختلافهم على العولمة. ويصل هذا الخلاف إلى حد يتجاوز أى خلاف أيديولوجى أو معرفى آخر .

فالنزاع الذى كان بين الرأسمالية والاشتراكية ، وبين الحرية والشمولية ، يبدو اليوم متواضعا إلى جانب الخلاف على العولمة .

وربما يندهش الشباب حين يجدون خلافا على الظاهرة نفسها أشد وأكثر صخبا من النزاع بين أيديولوجيتين. فكيف تكون العولمة خيرا مطلقا عند البعض وشرا كاملا عند البعض الآخر ؟

ولكن هذه الدهشة ربما تزول عندما يجدون أن كلا من الفريقين إما يركز على أحد وجهى العولمة مستبعدا الوجه الآخر كما لو لم يكن موجودا ، أو يفهم العولمة بطريقة معينة لا تخلو من مبالغات وأحيانا من أوهام .

ومن هنا تأتى أهمية هذا العدد من "موسوعة الشباب" . فهو لا يضيف فقط جديداً إلى معرفة الشباب، وإنما يساهم أيضا فى إخراجهم من الحيرة التى تنتابهم عندما يجدون من يجعل العولمة "جنة عدن" ومن يراها "نار السعير" . وقد اختارت الباحثة المتميزة الزميلة هناء عبيد أن تنقل ذلك عبر مناقشة شيقة لتطور العالم باتجاه العولمة ، وعرض موضوعى لمواقف أنصارها وخصومها، على نحو يتيح للشباب استنتاج ايجابيات وسلبيات هذه الظاهرة التى تمثل مرحلة هامة فى تطور عالمنا.

د. وحيد عبد المجيد

مقدمة :

من منا لم يسمع عن العولمة فى الأحاديث اليومية، وعلى لسان أرباب الفكر والفن والاقتصاد والسياسة؟

فإذا ارتديت الجينز أو "الكاجوال"، أو أكلت "البيتزا" و"الهمبرجر"، وإذا تابعت الأفلام الأمريكية، قيل لك إنك تعيش عصر العولمة. وإذا كان بجوار منزلك أحد سلاسل السوبر ماركت العملاقة، أو أحد الأسواق التجارية الكبيرة المعروفة بـ"المول"، أو مقهى به جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت، أو طبق هوائى "دش"، قيل لك كذلك إنك تعيش عصر العولمة.

وإذا ذهبت لشراء حذاء رياضى أو جهاز تليفزيون يحمل علامة أمريكية، فوجدته مصنوعاً فى تايوان، أو قضيت بعض أوقات فراغك فى تبادل الحديث مع صديق/صديقة من شرق الأرض أو غربها عبر الإنترنت، قيل لك إن كل هذا بفعل العولمة.

فالعولمة أصبحت اليوم الإسم الذى يطلق على كل ما هو عصرى وحديث، مثل التليفون المحمول والكمبيوتر، والإنترنت،

و "الدش"، وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز وكنتاكى، والشركات العالمية العملاقة، والتجارة الإلكترونية التى تتم من خلال الإنترنت، والبورصة، وغيرها من مظاهر الحياة المعاصرة.

العولمة إذاً هى عنوان لظواهر كثيرة مختلفة استجدت على معظم مجالات الحياة، ومن هذه الظواهر ما ينتمى لمجال التكنولوجيا، خاصة ما يطلق عليه الآن تكنولوجيا المعلومات، ومنها ما ينتمى إلى عالم الثقافة والقيم والذوق العام، ومنها كذلك ما يتعلق بعالم المال والأعمال.

ولفظ العولمة هو الترجمة العربية التى تم أخيرا الاستقرار على استخدامها لترجمة المصطلح الإنجليزى Globalization الذى ظهر أول ما ظهر فى الكتابات الأجنبية لوصف ظاهرة تشابك الاقتصادات الدولية.

وتعنى كلمة Globe العالم أو الكرة الأرضية، وقد ظهرت عدة ترجمات واستخدامات على مدى الأعوام العشرة الماضية أهمها الكونية، الكوكبية، والعولمة التى تم الاستقرار على استخدامها أخيرا فى معظم الكتابات العربية، بعد أن امتد استخدام كلمة العولمة لكافة نواحى الحياة.

فالعولمة هى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل الكل أو العالم، أو نقله من المحدود إلى اللامحدود. فالعولمة تعنى تجاوز الحدود خاصة الحدود السياسية للدول، وإطلاق العنان أمام الاقتصاد والثقافة والاتصال لتتحرك وتنساب عبر العالم، بطول وعرض الفضاء الواسع للكرة الأرضية.

والفارق بين العالمية والعولمة، هو أن العالمية تعنى الانفتاح على العالم، والاعتراف المتبادل بين الدول والمجتمعات والتيارات والأفكار والأديان المختلفة مع الاحتفاظ بخصائصها الأصلية واختلافاتها عن بعضها البعض. فالأديان السماوية الثلاثة مثلا يشار إليها بأنها أديان عالمية، بينما العولمة تشير إلى علاقة من التفاعل المستمر، الذى يشبه التفاعل الكيميائى، تفقد فيه الأطراف الأساسية بعض خصائصها، وتنتج فى النهاية شكلا مركبا جديدا، يختلف عن العناصر التى دخلت فى تكوينه.

ولأن العولمة مفهوم معقد ومتنوع، يشير إلى معان ومظاهر فى مجالات الحياة المختلفة، فمن الصعب الاتفاق على تعريف واحد ومحدد للعولمة. ويوجد عدد لانهائى من تعريفات العولمة، ولذلك اتجه الكثير من دارسى العولمة إلى تحديد السمات والأبعاد الأساسية التى تميز العولمة، بدلا من الاتفاق على تعريف محدد لصعوبة ذلك. ومن الأبعاد الأساسية التى تميز العولمة :

أولا: المكان أو الامتداد الجغرافى الذى يشمل العالم بأسره كما يظهر من التسمية نفسها، فالعولمة هى مجموع النشاطات والعمليات والأحداث الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والاتصالية التى تغطى معظم أنحاء الكرة الأرضية.

ثانيا: التفاعل الكثيف عبر العالم فى كافة المجالات، فالعالم فى ظل العولمة يشبه "الشبكة"، حيث يوجد عدد كبير ومتشابك من الأطراف والعلاقات والارتباطات، التى تؤثر على بعضها البعض. فأحد مظاهر العولمة هو تضاعف المعاملات والاتصالات والعلاقات بين الاقتصادات والشركات، وانتقال الأفراد والأفكار بين أجزاء العالم المختلفة.

ثالثا: إنه نتيجة لهذا التشابك العالمى، ظهر البعد أو الملمح الثالث للعولمة، وهو اتجاه البشر فى كل العالم تدريجيا إلى مزيد من التشابه فى النشاطات، والمؤسسات، بل وفى القيم والذوق العام، وأسلوب الحياة اليومية.

وهناك شبكات ثلاث أساسية تربط فى كل لحظة بين البشر والمؤسسات والشركات فى مختلف مناطق العالم فى عصر العولمة، وهى:

أولا: شبكة الاتصال الإعلامى، فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط من خلال الطبق الهوائى "الدش" بالقنوات التليفزيونية الموجودة فى جميع أنحاء العالم، والتى تتوجه للجمهور فى العالم كله، وتخلق مع الوقت اتجاهات متشابهة فى الأفكار، والعادات، والأذواق.

ثانيا: شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، وهى شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، من مختلف بقاع الأرض، فيأخذون منها ويضيفون إليها بغض النظر عن الدول التى ينتمون إليها.

ثالثا: شبكة العلاقات الاقتصادية، والمالية العالمية، فالقرارات والعلاقات المالية والاقتصادية فى العالم كله أصبحت مترابطة ومتشابكة أكثر من أى وقت مضى، حتى أن العالم يصبح تدريجيا بورصة واحدة كبيرة، ومصنع واحد كبير، وسوق واحد كبير.

فالعولمة هى ظاهرة تسعى إلى تذويب الفواصل والحدود، بحيث يصبح الاقتصاد العالمى سوقا مفتوحة بلا حدود، والثقافة الإنسانية تنفتح على بعضها البعض وتطور عددا من قضايا الإنسانية المشتركة، بحيث تصبح تدريجيا ثقافة عالمية بلا حدود،

حتى الشئون السياسية التى مثلت دوما حدودا وحصونا منيعة يتنبأ البعض أن سطوتها سوف تتراجع مع توسع العولمة، ليصبح العالم أرضا بلا حدود.

فالعولمة الحديثة تشبه حالة من الفوران المستمر، الذى يذيب فى طريقه الجدران والحدود التى كانت تفصل بين الداخل والخارج، والعالم بصيحاته الجديدة فى السياسة والفكر والفن والموضة، وتكنولوجياته الجديدة فى الإنتاج والاتصال، يفرض نفسه على أسلوب حياة الفرد العادى، واهتماماته، ومستوى معيشته، وفرصه فى الحياة فى كل ركن من أركان المعمورة.



الفصل الأول

العولمة وعالم متغير

إن العولمة بشكل عام هـى ذلـك الشكل الجديد للحياة فـى كـل أنحاء العالم الآخذ فى التطور يوما بعد يوم، وهى عمليـة مستمرة ومتغيرة بمعنى أن شكلها الحالى ليس هو شكلها النهائى. والعولمة فـى سعيها لصـهر الزمـان والمكـان فـى كـل ركـن مـن أركـان الأرض، تحدث تغييرات هائلة فى أسلوب الحياة الذى عـهدناه فـى مختلف المجالات.

وتتداخل بشكل كبـير تعريفـات العولمـة مـع سياسـات العولمـة ومظاهرها علـى أرض الواقـع فـى مختلـف جوانـب الحيـاة مـن سياسة، واقتصـاد، وثقافة، واتصـال، وفن. وسياسـات العولمـة هـى مجموعة السياسات التـى تتبعـها الـدول والمنظمـات، والشـركات، والشبكات الفضائيـة، وغيرهـا، والتـى تـؤدى سـواء عـن قصـد أو غير قصد إلى تذويب الحدود والقيـود التـى كـانت مـن قبـل تعـوق الاتصـال والتشـابك العـالمى فـى كـل المجـالات وعلـى كافـة المستويات. فسياسات العولمة هى تلـك المجموعـة مـن السياسـات التى تعمل على تحقيق الحرية الكاملة لانسياب وتدفق المعلومات، والمعـاملات، وزيـادة التشـابه بيـن قيـم وسـلوكيات، وأذواق، وأسلوب حياة البشر فى جميـع أنحـاء الأرض، بغض النظـر عـن الحدود والفوارق بين الدول.

أولا : عولمة الاقتصاد:

لقد بدأت العولمة أول ما بدأت في مجال الاقتصاد، فمنذ النصف الثانى من القرن العشرين اتبعت الدول المتقدمة سياسات لزيادة التبادل الاقتصادى وتحرير التجارة فيما بينها، وتم إنشاء المؤسسات والقواعد الدولية التى تنظم هذه المعاملات. وقد نتج عن هذه السياسات تدريجيا ظاهرة العولمة الاقتصادية كما نعيشها فى عالم اليوم.

وتعنى العولمة فى مجال الاقتصاد بشكل عام زيادة التبادل التجارى بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير الجمركية، أمام انتقال السلع والخدمات. فليست هناك دولة تنتج كل الخامات والسلع والخدمات التى يحتاج إليها مواطنوها. ولذلك تبادلت القبائل والعشائر والدول منذ الأزل البضائع والسلع فيما بينها. وفى العصر الحديث توسع تبادل المنافع بين الاقتصادات المختلفة بشكل كبير، خاصة فيما بين الدول الغربية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لسياسات التحرير التجارى، أصبحت كل دولة أو مجموعة من الدول تتخصص فى إنتاج السلع والخدمات التى تستطيع إنتاجها بأفضل جودة وأقل سعر، وهو ما يعرف فى علم الاقتصاد بـ"الميزة النسبية"، على أن يتم التبادل التجارى بين منتجات الدول المختلفة، لتحقيق أقصى كفاءة فى الإنتاج، وأفضل استخدام وتخصيص للموارد الاقتصادية للدول المختلفة.

وقد ازدادت هذه الظاهرة وتوسعت فى نهايات القرن العشرين، وأصبح يطلق عليها "الاعتماد المتبادل"، بمعنى أن كل

دولة كانت تعتمد على غيرها من الدول لتوفير بعض حاجاتها الأساسية، والعكس صحيح.

ومع مرور الوقت، اتخذت العلاقات الاقتصادية بين الدول أشكالا جديدة تتجاوز التعاملات التجارية التقليدية، التى تقتصر على معاملات الدول مع بعضها البعض، وكانت مظاهر الاتصال والاندماج العالمى قد انتقلت من الاقتصاد إلى غيره من نواحى الحياة.

فإلى جانب التبادل التجارى بين الدول، تطورت أشكال جديدة من النشاط الاقتصادى عبر حدود الدول متمثلة فى الشركات العالمية، أو الشركات "متعددة الجنسية". ويطلق على هذه الشركات "متعددة الجنسية" لأن رإسمالها يكون فى الغالب مملوكاً لأفراد ينتمون إلى دول وجنسيات مختلفة، كما أن نشاط هذه الشركات إنتاجا وتسويقا يمتد إلى أكثر من دولة. وفى الربع الأخير من القرن العشرين، اتجهت الشركات العالمية العملاقة إلى تخطى حدود دولها، وبدأت تفتح بعض فروع لصناعاتها أو تنقل بعض أجزائها إلى الدول النامية خاصة فى آسيا مثل تايوان وهونج كونج وكوريا، وسنغافورة، للاستفادة من العمالة الرخيصة هناك. وتهدف الشركات العالمية العملاقة من وراء ذلك إلى إنتاج السلعة بنفس الجودة العالمية ولكن بتكلفة أقل، لأن العمال فى الدول المتقدمة يتقاضون أجورا مرتفعة، ويعملون عددا محددا من الساعات، ولديهم نقابات قوية وفعالة للدفاع عن حقوقهم. ولذلك لجأت الشركات العالمية لنقل إنتاجها للدول الآسيوية لخفض تكلفة الإنتاج، وتوفير السلع بأسعار أقل. فأصبح من المألوف أن نجد منتجاً يحمل "ماركة" أمريكية مثلا لكنه

مصنوع فى تايوان، وذلك ابتداء من الملابس والأحذية وحتى الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

وقد تطور نشاط هذه الشركات العالمية من افتتاح فروع لمصانعها فى الدول النامية، إلى تقسيم صناعة المنتج النهائى إلى عدة عناصر، يتم إنتاجها فى المناطق "الدول" التى تتوافر فيها أكفأ ظروف للإنتاج، وتصب فى النهاية فى صناعات تجميعية للمنتج أو السلعة النهائية، بحيث يبدو العالم كمصنع واحد كبير، وسوق واحدة متسعة. كما تستعين هذه الشركات العالمية بالكفاءات اللازمة من مختلف الجنسيات، وتعتمد فى تمويل نشاطاتها على المدخرات العالمية فى البنوك الدولية.

وقد تضاعفت قوة وحجم مبيعات الشركات العالمية فى العشرين سنة الأخيرة، حتى بلغ حجم مبيعاتها السنوية مئات البلايين من الدولارات. وتفوق القوة المالية لبعض هذه الشركات القوة الاقتصادية لبعض الدول، فمبيعات شركة "سونى" السنوية تساوى الناتج المحلى لمصر، بينما تتجاوز المبيعات السنوية لشركة "آى بى إم" مجموع الناتج المحلى لكل من دولتى تشيلى وكوستاريكا، ويساوى دخل شركة كوداك الدخل القومى لدولة بورما.

وهذه الشركات العالمية العملاقة أصبحت تتمتع بمكانة فى التجارة الدولية تضاهى وأحيانا تفوق مكانة الدول، فهى مسؤولة الآن عن أكثر من ٦٠% من التجارة الدولية، وتسيطر هذه الشركات العالمية على ٣٣% من أصول الإنتاج العالمية وعلى ٧٥% من الإمكانات العالمية المخصصة للبحث والتطوير فى المجالات المدنية. فلم يعد الإنفاق على التطوير العلمى والتكنولوجى حكرا على الدول والحكومات، وإنما فرضت

المنافسة بين الشركات الكبرى أن تتبنى تلك الشركات برامج مستمرة للتطوير التكنولوجى، حتى تتمكن من تحسين منتجاتها وابتكار المنتجات الجديدة التى تلائم احتياجات السوق. وتقوم الشركات العالمية العملاقة بتوظيف ملايين الموظفين بشكل مباشر عبر فروعها فى العالم، بالإضافة إلى الوظائف التى توفرها من خلال التعامل مع الموردين والمقاولات المحلية فى الدول المختلفة.

وإلى جانب عولمة الإنتاج والاستهلاك، ظهر بُعد هام جدا للتفاعلات العالمية فى مجال المال والأعمال، ويتمثل فى وحدة الأسواق المالية الدولية، والتأثير المتبادل بين البورصات العالمية. ففى بناية واحدة فى نيويورك، يقوم نظام إلكترونى يمكن أن يحرك مئات المليارات من الدولارات حول العالم يومياً. وهذه الصفقات والمعاملات آخذة فى الربط بين قرارات ومقدرات الناس فى مختلف أنحاء الأرض بصورة لم يسبق لها مثيل.

واليوم أصبحنا نلمس الأهمية المتزايدة التى يلعبها الاستثمار الأجنبى فى اقتصادات الدول، فقد أصبحت معظم الدول النامية حريصة على إتمام الإصلاحات اللازمة فى اقتصاداتها الداخلية لاجتذاب الاستثمار، أو رأس المال الأجنبى لتمويل ودفع التنمية، وهو ما يربط فرص التنمية لدى معظم الدول، خاصة النامية، بالقرارات، والاستثمارات العالمية.

وتضيف شبكة الإنترنت أبعادا هائلة لكثافة وسهولة التفاعلات الاقتصادية العالمية، فقد أدت شبكة المعلومات الدولية إلى ظهور نوع جديد من التبادل المالى والتجارى يعرف بـ "التجارة الإلكترونية"، بحيث يتم تبادل البيانات، بل والبيع والشراء وعقد الصفقات فى كل لحظة عبر شبكة الإنترنت. وقد فاق حجم

التجارة الإلكترونية العالمية كل التوقعات، حيث تجاوزت هذه التجارة عام ١٩٩٩ ما قيمته ١٠٠ بليون دولار أمريكى، وترى بعض التقديرات أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٥ أن يتراوح حجم التجارة الإلكترونية ما بين ٢ إلى ٣ تريليونات دولار أمريكى.

وقد أدت هذه الزيادة المذهلة فى حجم التجارة الإلكترونية إلى لجوء العديد من الدول المتقدمة إلى وضع القواعد والقوانين لتنظيمها وتسهيلها على غرار التجارة الدولية التقليدية. وفى إطار هذه التطورات، اعترف عدد من الدول مؤخرا بالبصمة الإلكترونية لكى يسهل توقيع الاتفاقات وعقد الصفقات والعقود الدولية عبر الإنترنت بين شركات ومؤسسات وأفراد من مختلف أنحاء العالم فى نفس اللحظة دون الحاجة إلى السفر لإتمام التعاقد.

والتجارة الإلكترونية ليست مقصورة على المؤسسات الكبرى والصفقات العملاقة، وإنما يستطيع الشخص العادى أن يقوم بالتسوق وشراء الكثير من احتياجاته عن طريق الإنترنت، حيث تقوم المحلات والأسواق الكبرى بعرض منتجاتها وأسعارها على الإنترنت، ويتم خصم ثمن المعاملة عادة من خلال الحسابات البنكية.

مجمل القول، إن العولمة الاقتصادية هى الاقتصادات المفتوحة على بعضها البعض، والمرتبطة ببعضها البعض، والمبنية على الانتقال الحر للسلع والخدمات، ورأس المال، بل الخبرات والكفاءات عبر العالم. وأساس هذه القيم هو خبرة الدول الرإسمالية الغربية التى ترى فى حرية التبادل التجارى واقتصاد السوق الحر القائم على فكرة المنافسة أفضل وسيلة لتحقيق

الرفاهية، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية فى العالم ككل. فمن المفترض أن المنافسة تؤدى تلقائيا إلى تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار. بعبارة أخرى، إن المنافسة الحرة تجعل البقاء للأصلح.

وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية الدور الرئيسى فى رسم قواعد اللعبة لهذه الأنشطة الاقتصادية العالمية، بل لعب بعضها منذ فترة دورا فى نصح الدول بالسياسات الاقتصادية التى يجب أن تتبعها داخل حدودها، والتى يطلق عليها سياسات الإصلاح الاقتصادى. ومن أبرز السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى سياسات الخصخصة، أو تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، وتقوية دور القطاع الخاص عن طريق بيع الصناعات والشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، اعتمادا على خبرة الدول الغربية المتقدمة الخاصة بمبادئ اقتصاد السوق، وتحرير التجارة.

وقد أدت هذه النشاطات الاقتصادية ذات الطابع والنطاق العالمى إلى ظهور قضايا لها نفس صفة العالمية تتعلق بتأثير اقتصاد العولمة على حياة الإنسان وبيئته، مثل قضية الممتلكات الإنسانية كالبحار والمحيطات والفضاء وتنظيم حقوق استغلالها اقتصاديا، وقضية صيانة البيئة من النشاطات الاقتصادية الضارة، بالإضافة إلى الآثار الإنسانية للنشاط الاقتصادى فى ظل العولمة مثل قضية الفقر، وقضايا العنف والجريمة المنظمة.

ثانيا : عولمة الثقافة :

إن الثقافة بشكل عام هي الذاكرة الجمعية لأى مجتمع من المجتمعات، وهى تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه. فالثقافة هى أساس هوية المجتمع وانتمائه، وتميزه عن غيره من المجتمعات. ويتكون العالم من مئات، بل آلاف الثقافات والثقافات الفرعية، فالثقافة شيمتها الأساسية هى التنوع، مع وجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية. وهكذا يمكن أن نتحدث عن هوية عربية، أو عقائد هندية أو ثقافات بدائية فى أدغال أفريقيا واستراليا. وهكذا أيضا يمكن أن نتحدث عن سمات المجتمع الألمانى أو الشعر الإنجليزى أو المسرح اليونانى، دون أن نغفل السمات المشتركة بين البشر، والقيم المتشابهة بين الثقافات.

والتجانس الثقافى بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدود بأقاليم معينة متمايزة ثقافيا مثل الثقافة الهيلينية، والثقافة الإسلامية، والثقافة المتوسطية، وغيرها. وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية تجمع فيما بينها سمات مشتركة وتميزها عن غيرها سمات أخرى.

والعولمة الثقافية تؤدى إلى زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات فى كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة منفتحة على كافة الآراء والاتجاهات، والتطورات العالمية، بعبارة أخرى، تهدف ثقافة العولمة إلى بناء مجتمع إنسانى واحد.

والعولمة الثقافية كما نعيشها اليوم هى وليدة تطورين أساسيين، الأول تطور سياسى اجتاح العالم فى نهايات القرن العشرين وهو انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة

وحلفائها، والاتحاد السوفييتي وحلفائه، والثاني هو التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبث الإعلامي الفضائي، الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة، وفي كل أنحاء الأرض.

فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع الحواجز أمام انسياب المعلومات والتفاعلات بين البشر في مختلف بقاع الأرض. كما أدى اختفاء العداء السياسي، والخلاف العقائدي بين الجانبين إلى زيادة الشعور بأن الكل يعيش في عالم واحد، وأن القضايا العالمية الهامة، والتي تؤثر على الحياة اليومية للبشر، هي قضايا ذات طابع "عولمي". فالاهتمامات بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحفظ السلام والعدالة الاجتماعية وفرص الحياة الكريمة، وحماية البيئة، هي كلها اهتمامات ذات طابع عولمي.

من ناحية ثانية، لعب التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة دورا أساسيا في تسريع وتسهيل عملية عولمة الثقافة، بمعنى تطوير وعي وإدراك وقيم ثقافية عالمية. فوسائل الاتصال والإعلام الحديث، والإنترنت، نجحت في توسيع دائرة الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وسهلت للمواطن العادي في العالم كله متابعة المعلومات والتطورات حول تلك القضايا، وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان إلى المساهمة في تشكيل قناعات وأنماط سلوكية معينة ذات طابع عالمي.

فالعولمة الثقافية هي وليدة زوال الموانع السياسية، من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية. ولذلك، أصبحت قضايا مثل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد وحقوق المرأة وحماية البيئة، وغيرها من القضايا

العالمية مـلء السمع والبصر، ويهتم بها المواطنون فى جميع أنحاء الأرض.

وهناك حركة عالمية تدعو إلى صياغة مواثيق أخلاقية عالمية تعتمد على مبادئ الأديان السماوية، والتراث الأخلاقى للإنسانية، والثقافة المعاصرة، وأساسها قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

والحركة العالمية لبناء الاتفاق حول عدد من القيم الإنسانية، وخاصة احترام حقوق الإنسان هى حركة سابقة على العولمة المعاصرة. فقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها، وعدد من الهيئات التابعة لها، ومن أهمها منظمة اليونسكو، بوضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان منذ حوالى نصف قرن. ونجحت هذه الجهود بالفعل فى إصدار عدد من المواثيق الدولية مثل: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والثقافية ١٩٦٦. كما امتد التشريع الدولى لحقوق فئات معينة من البشر، فصدرت الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين ١٩٥١، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة التمييز العنصرى والمعاقبة عليها ١٩٧٣، واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٨١، وغيرها من الاتفاقيات العالمية التى تسعى للاتفاق على احترام حقوق وحريات البشر اعتمادا على القاسم المشترك بين الثقافات المختلفة.

ولكن الجديد فى عصر العولمة، هو ذلك "الوعى" الجديد الذى ينتشر تدريجياً بين البشر -على اختلاف أشكالهم وألوانهم، وانتماءاتهم السياسية، ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية- بتلك

الموضوعات التى كانت من قبل حكرا على الحكومات والهيئات الدولية، وبعض المنظمات المحدودة، والقليل من المثقفين.

الجديد أيضا فى عصر العولمة أن الوعى بالقضايا الإنسانية يترجم نفسه فى صورة حركة عالمية لصياغة برنامج عمل لمواجهة بعض القضايا العالمية موازية لحركة الحكومات والدول. وتشترك فى هذه الحركة أطراف اكتسبت أهمية متزايدة هى أساسا المنظمات غير الحكومية، بل إن أعدادا كبيرة من البشر أصبح متاحا لها اليوم التأثير على الرأى العام وصنع القرار العالمى، ويطلق البعض على هذه الظاهرة التى بزغت فى عصر العولمة، ظاهرة المجتمع المدنى العالمى.

ثالثا : المجتمع المدنى العالمى:

فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، نشطت بشكل كبير المؤتمرات الدولية التى تناقش القضايا الإنسانية العالمية. ويشترك فى هذه المؤتمرات بفاعلية، إلى جانب ممثلى الحكومات، عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وتتكون هذه المنظمات من أفراد أو جماعات يدافعون عن قضايا معينة، وتتيح لهم آليات العولمة الجديدة التأثير فى صناعة القرار على المستوى العالمى.

ومن أهم المؤتمرات الدولية التى عقدت فى أعوام التسعينيات، مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو فى يونيو عام ١٩٩٢، تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية". وكان الهدف من المؤتمر توضيح المخاطر البيئية المعاصرة، التى قد تضر بمصير البشر فى جميع أنحاء الأرض، وتوجيه النظر إلى

ضرورة أن تراعى السياسات الاقتصادية اعتبارات المحافظة على البيئة، لضمان استمرار التنمية الاقتصادية فى حد ذاتها، واستمرار التوازن البيئى الذى يؤثر على الطبيعة وصحة وحياة البشر فى العالم كله.

وقد شارك فى مؤتمر قمة الأرض حوالى ١٠٠ رئيس دولة وحكومة، جنبا إلى جنب مع عشرات الآلاف من البشر الذين حضروا مؤتمر قمة الأرض، والمؤتمر الموازى الذى نظمته المنظمات غير الحكومية. وشاركت فى هذا المؤتمر الموازى الذى عرف بإسم "منتدى العولمة" مئات من المنظمات غير الحكومية سواء من الدول المتقدمة أو من دول العالم الثالث، يجمع فيما بينها الإيمان بقضية مشتركة، والسعى لإقرار السياسات الدولية التى تناسبها.

تلى ذلك عدد من المؤتمرات الدولية الكبرى، ومنها على سبيل المثال: المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣، تلى المؤتمر العالمى للمرأة فى بكين عام ١٩٩٥.

وإلى جانب ظهور دور المنظمات غير الحكومية على الساحة العالمية، أتاحت وسائل الاتصال الحديث فى عصر العولمة لأى جماعة من الناس إمكانية تكوين رأى عام عالمى حول القضايا التى تمس قطاعات واسعة من البشر، والتنسيق فيما بينها للتعبير عن رأيها، فيما قد يجبر الدول والحكومات لأخذ هذه المطالب وتلك الاعتبارات فى الحسبان.

إن ظاهرة "المجتمع المدنى العالمى"، وإن كانت وليدة عصر العولمة، إلا أنها فى كثير من الأحوال قد تكون موجهة ضد إحدى سياسات العولمة. ومن أبرز الأمثلة على تأثير المجتمع المدنى العالمى هو الأثر الذى خلفته مظاهرات معاداة العولمة، التى تنظم

عن طريق الإنترنت ضد المؤتمرات التى تعقدها المؤسسات العالمية التى ينظر إليها على أنها مؤسسات العولمة مثل منظمة التجارة الحرة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

وإلى جانب الحركة الثقافية طويلة المدى التى تسعى تدريجيا إلى الاتفاق حول عدد من القيم العالمية، هناك حركة أكثر بروزا على سطح الحياة اليومية فى العالم أجمع، ومن أهم مظاهرها تزايد التشابه فى طرق الحياة والذوق العام فى الموسيقى والفن، والمأكل والملبس.

فقد ولّد البث الفضائى المباشر فى عصر العولمة ثقافة يومية للبشر فى مختلف أنحاء الأرض تتشكل يوما بعد يوم. فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض، الارتباط من خلال الطبق الهوائى "الدش" بالقنوات التليفزيونية الموجودة فى جميع أنحاء العالم، والتى تتميز بالإبهار فى العرض والقدرة على التأثير فى المتلقى، وتتوجه للجمهور فى العالم بأسره، وليس للجمهور فى بلد معين.

فالعالم ينقل إلينا فى كل لحظة صيحاته الجديدة فى الموضة، والفن، وتنقل البرامج الإخبارية العالمية أخبارنا أولا بأول إلى العالم الخارجى، كما تنقل إلينا أخباره.

فقد أصبح العالم فى عصر الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية، مثل "القرية"، بكل ما تتميز به القرية من علاقات القرابة والجوار، وصغر المساحة، فكل ما يحدث فى بقعة من الأرض ينتشر خبره فى البقاع الأخرى فى نفس اللحظة التى يحدث فيها، وكل ما يحدث فى جزء من العالم يظهر تأثيره فى بقية الأجزاء بدرجات كبيرة.

رابعا : عولمة السياسة :

السياسة هى آخر محطات العولمة. فالعولمة التى تسعى إلى إلغاء الحدود تصطدم مع السياسة التى تقوم أساسا على انقسام العالم إلى دول تفصل بينها حدود سياسية، وتطبق قوانينها التى ترمز إلى "سيادة" الدولة على أرضها ومواطنيها. ولكن العولمة التى بدأت فى مجالات الاقتصاد والاتصال تمضى فى سبيل التأثير على السياسة.

وأول ما فعلته العولمة بالسياسة هو أنها أفقدتها أهميتها القصوى. وقد فاز الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بفترتين رئاسيتين عقب أزمة الخليج رافعا شعار "إنه الاقتصاد يا غبى".

فسياسات العولمة فى العالم أجمع تقلل يوما بعد يوم من مناعة السياسة فى مواجهة الاقتصاد. ونلاحظ هذه الظاهرة فى اتجاه عديد من الدول التى كانت بينها علاقات صراع أو حتى حروب فى الماضى إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادى. ومن أبرز علاقات "الصداقة" أو "الشراكة" الجديدة بين أعداء سابقين فى عصر العولمة، هى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالصين. فالمصالح الاقتصادية المشتركة بين الدولتين تعمل باستمرار على التجاوز عن الخلافات السياسية التاريخية بينهما، وحل المشكلات التى تطرأ بين الحين والآخر بشكل ودى.

وفى السياسات الداخلية للدول، برزت ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية، خاصة فى الدول المتقدمة، لتراجع اهتمام المواطن العادى بالقضايا السياسية، وتركيزه على القضايا التى تمس قوته، وحياته اليومية، مثل التعليم، والخدمات الصحية، وبرامج الضمان الاجتماعى، بل أصبح المتنافسون فى الانتخابات

العامة فى الدول المتقدمة يبحثون عن العيوب الأخلاقيـة للخصـوم لانعدام الفروق السياسية بينهم.

وكما فقدت السياسة أولويتها فى مواجهة الاقتصـاد، اضطـرت السياسة أو "الدولة" لتقديم بعض التنازلات لصالح ثقافـة العولمـة. فمع الأهمية المتزايدة التى أصبحت تحتلها بعض القيم المرتبطـة بالسياسـات الداخليـة للـدول مثـل الديمقراطيـة، واحـترام حقـوق الإنسان، تتجه معظم الحكومات، التى حكمت بلادها عقـود طويلـة مـن الحكـم المطلـق، إلـى تبنـى درجـات وأشـكال متفاوتـة مـن الديمقراطيـة، والانفتـاح السياسـى، ولـو بـالتدريج، مـن خـلال الانتخابات الحرة النزيهة وضمان حريـة الصحافـة، وغيرهـا مـن قواعد الحكم الديمقراطى.

الأكثر من ذلـك، إن احـترام الحكومـات لـهذه القيم أصبـح فـى كثير من الأحيان "تأشيرة دخول" إلـى بعض المنظمـات الدوليـة، أو شرطا أساسيًا للحصـول علـى بعض الامتيـازات الاقتصاديـة، والمساعدات الدولية، والتكنولوجيا المتطورة.

وهذه القضية هـى نفسـها مـن أهم تناقضـات عصـر العولمـة، فـالمجتمع الدولـى الـذى يستطيع أن يفرض علـى بعـض الـدول الالـتزام بـاحترام الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، هـو فـى الحقيقـة مكون من الدول العظمى، التى تقول بإسم العولمة السياسية أن من حقها أن تتدخل وتعاقب الأنظمة السياسـية والـدول التـى لا تحـترم حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات داخل حدودها السياسية. ويعتـبر قـانون الاضطـهاد الدينـى، الـذى أصـدره الكونجـرس الأمريكـى، مثالا بارزا على ذلك. فالقانون يعطى الولايات المتحـدة الأمريكيـة الحق فى أن تفتش عن احترام الأديان وحقوق الأقليات فى العـالم، وفقا لرؤيتها الخاصة.

ومع تشابك السياسة والاقتصاد والثقافة فى عالم اليوم، أصبح بمقدور الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، تعطيل انضمام دولة مثلا إلى منظمة التجارة العالمية بسبب سجلها فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا للرؤية الأمريكية. كما أصبح إدراج إسم دول بعينها فى القائمة الأمريكية للدول "الراعية للإرهاب" يؤثر على فرص تلك الدول فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الرفاهية لشعوبها.

وبطبيعة الحال فإن هذه التدخلات من قبل الدول الكبرى، للضغط على الدول التى لا تحترم القيم والأعراف الإنسانية العالمية، لا تكون بالضرورة منزهة عن الأغراض السياسية والمصالح الخاصة للدول الكبرى التى تقوم بالتدخل .

وإلى جانب "التدخل الدولى" عن طريق المنح والمنع للضغط على الدول لإتباع بعض السياسات، برزت ظاهرة التدخلات العسكرية المباشرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض الأزمات الدولية، منها على سبيل المثال، أزمة الخليج الثانية، ومن بعدها أزمة البوسنة، ثم كوسوفا.

وقد تراوحت التدخلات العسكرية للدول الكبرى فى الأزمات الدولية فى السنوات العشر الأخيرة، ما بين تدخل "قانونى" بإسم الأمم المتحدة فى أوائل التسعينيات فى أزمة الخليج، إلى تدخل قوات منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة فى كوسوفا فى نهاية التسعينيات. وتفضل معظم دول العالم الثالث التدخل العسكرى من خلال الأمم المتحدة التى تتسم بتمثيل أوسع وشرعية أكبر فى التصرف بالنيابة عن الإرادة الدولية.

خامسا : مصير الدولة :

أضعفت العولمة من قوة وسطوة الدولة التى أصبحت مضطرة لتقديم وعود أو تنازلات عن سلطاتها لمواطنيها، أو للمجتمع الدولى، أو للشركات والمستثمرين الأجانب الذين يعملون داخل حدودها، بعد أن كانت الدولة تحتكر منذ نشأتها تنظيم شؤون المواطنين فى كافة المجالات تحت مسمى "سيادة الدولة" على أرضها ومواطنيها.

ويزيد من الاعتقاد بتراجع دور الدولة فى عصر العولمة، أن الدور الاقتصادى للدول جميعها يتناقص. وتتبنى مختلف الدول النامية الآن برامج للخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص فى إدارة الاقتصاد. فقد ارتبطت العولمة بتراجع دور الدولة فى التدخل المباشر فى الإنتاج، وترك الاقتصاد لقرارات أصحاب المال والأعمال، كما تراجع دور الدولة فى حماية منتجيها وصناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية فى إطار قواعد تحرير التجارة المعروفة بالجات.

إن العولمة تعنى رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية والإعلامية، والاتفاق على مواثيق عالمية تحكم نشاطها بعيدا عن سيطرة الدول. ويزيد من أهمية هذه الظاهرة فى المجال الاقتصادى أن سياسات الخصخصة قد أدت إلى تحويل الدولة إلى جهاز لا يملك، مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة والرقابة.

وفى مجال الثقافة والاتصال يزداد دور الدولة تدهورا، فمراقبة الدولة لمحتوى الثقافة الواردة أصبحت مستحيلة عمليا،

ولم يعد للدولة سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال بغض النظر عن محتواه الفكرى والثقافى.

والمعضلة التى تواجه الدول فى مواجهة كل هذه التحديات الجديدة لسلطانها، أن الأسلحة التقليدية التى يمكن أن تلجأ إليها مثل فرض قيود على حرية الاتصال، وبالأحرى على حرية مواطنيها فى امتلاك الأطباق الهوائية، أو استخدام الإنترنت يجعل هذه الدول تبدو كمجتمعات بدائية عزلت نفسها عن ظاهرة عالمية جديدة هى الشبكية Networking، وهى فى نفس الوقت تضيع على نفسها فرصا يتيحها هذا الترابط العالمى الجديد.

وهكذا فإن واقع الحياة فى عالم اليوم هو مشهد مركب من متغيرات عديدة فى مجالات مختلفة حولت التطورات التاريخية التدريجية إلى مرحلة جديدة من التغيير لم تشهدها البشرية من قبل، ويعيش الناس اليوم هذا الواقع الجديد تحت مسمى العولمة.

فمع تزايد التفاعل والتشابك العالمى فى كل نواحى الحياة، أصبح هناك شعور مسيطر لدى فئات كبيرة من البشر بأنها تعيش فى عالم واحد. فالمشكلات الإنسانية مثل الفقر لم تعد مشكلة خاصة بطبقة معينة داخل دولة معينة، وإنما أصبح مشكلة عالمية مرتبطة بسياسات وواقع اقتصادى معين، ويساهم المفكرون والساسة على مستوى العالم ككل فى ابتكار الحلول المناسبة لها. والمشكلات البيئية مثل التلوث وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر، أصبحت مخاطر عالمية تهدد الحياة على وجه الأرض ككل.

وفيروسات الكمبيوتر التى تظهر بين الحين والآخر تصيب أى جهاز كمبيوتر يتعرض لها فى أى بقعة من بقاع الأرض. ومشكلة الصفرين فى أجهزة الكمبيوتر واجهت العالم كله عند

اقتراب الألفية الثالثة، وظل الجميع فى حالة ترقب خوفا من الكوارث التى كان يمكن أن تؤدى إليها فى مجالات الطيران، والكهرباء، والاتصال، والعديد من النشاطات التى تعتمد على الكمبيوتر لتنظيمها فى كل أنحاء العالم .

وكما تهدد المشكلات البشر جميعا، فإن الاكتشافات العلمية والطبية والتطورات التكنولوجية تعم فائدتها على العالم ككل وإن بدرجات متفاوتة، فالعالم المصرى/الأمريكى د.أحمد زويل قد فاز بجائزة نوبل العالمية فى أحد مجالات العلوم الطبيعية، الذى من المتوقع أن يخدم الإنسانية جميعا. وقد نقل إلينا الإعلام أحاديث الدكتور زويل، وهو يعزى الفضل فى كشفه العلمى إلى نشأته فى مصر، وعمله فى الولايات المتحدة، وفريق من المساعدين ينتمون الى بلاد مختلفة .

وكلنا أو على الأقل معظمنا تابع احتفالات العالم بأعياد الألفية الجديدة، والفرحة التى عمت العالم كله بهذه المناسبة، فالكل يشعر إنه "عالم واحد"، ووسائل الإعلام والاتصال تقرب البعيد، وتلغى المسافات، فتعمق هذا الشعور بوحدة الزمان والمكان.

الفصل الثانى

العولمة : البداية والمسار



إن العولمة بمعنى اندماج كافة "أجزاء" العالم صغيرها وكبيرها فى عالم واحد، يؤثر التغير فى جزء منه على الكل، والتى تزايد الحديث عنها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ليست طفرة ظهرت بشكل مفاجئ على حياة البشر. فقد تطورت ظاهرة العولمة على مدى فترات تاريخية سابقة حتى وصلت إلى هذه "العتبة" أو المرحلة من التغيير التى تتسم بتغير فى نوعية الحياة اليومية للبشر، وبتطورات متلاحقة يلهث العالم لمجاراتها، فضلا عن التنبؤ بمستقبلها.

ومثلما يثير تعريف العولمة جدلا كبيرا، تختلف الآراء كذلك حول البداية الحقيقية للعولمة. وتتراوح الآراء ما بين إرجاع ظاهرة العولمة إلى العصور التاريخية القديمة، وإرجاع بداياتها للسنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين.

وترجع بعض الآراء بدايات نشأة العولمة إلى بداية نشأة "الدولة القومية" نفسها، لأن الدولة القومية التى ظهرت فى أوروبا فى القرن السابع عشر الميلادى، قد أدت إلى ضبط انتماء الأفراد والجماعات داخل حدود سياسية معينة، وخضوعهم لسلطة سياسية واحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القبلية. وقد أدت الظاهرة الاستعمارية إلى نشر "الدولة-الأمة" كوحدة أساسية للعلاقات الدولية إلى معظم دول العالم الثالث، التى كانت قبل الاستعمار إما تعيش فى وحدات إقليمية مفككة، أو تحت مظلة إمبراطورية كبرى. ومن هنا، يذهب هذا الرأى إلى أن تعميم -

الدولة "الأمة" كان البداية الحقيقية لخلق نمط الحياة التي يعيشها البشر اليوم، وبداية تنظيم التفاعل الدولي بين دول قومية متساوية قانونيا، ترتب حقوق وواجبات متشابهة إزاء مواطنيها.

وتذهب مجموعة أخرى من الآراء إلى أن البداية التاريخية للعولمة ترجع إلى فترات أبعد من ذلك، خاصة الفترات التي شهدت قيام الدول الإمبراطورية التي سيطرت على أجزاء كبيرة من العالم مثل الإمبراطورية الرومانية على سبيل المثال. ففي هذه المراحل تشابهت طرق الحياة في مناطق كبيرة من العالم بسبب وقوعها تحت سيطرة عدد محدود من الإمبراطوريات، كما تفاعلت وارتبطت الأجزاء المكونة لكل امبراطورية، فكانت مصر مثلا في العصر الروماني مخزن الغلال للإمبراطورية الرومانية كلها. وكذلك شهدت عصور الامبراطوريات الكبرى تفاعلات متبادلة فيما بين تلك الإمبراطوريات سواء كانت سلمية أو عسكرية.

أولا : مسيرة العولمة في القرن العشرين:

وعلى رغم وجاهة الآراء التي ترجع العولمة إلى الأزمنة التاريخية البعيدة، إلا أن أهم ما يميز العولمة في عالم اليوم هو التطور التكنولوجي الهائل، الذي فاق التصورات على مدى سنوات القرن العشرين، ولعب دورا بارزا في تسهيل التشابك والتفاعل العالمي الذي يعتبر بدوره أهم سمات العولمة الحديثة، مما يجعل المشابهة ما بين العولمة في عالم اليوم، والتفاعلات العالمية في قرون سابقة تفتقد إلى الكثير من عناصر المشابهة والمقارنة.

وعلى هذا الأساس يمكن إرجاع بدايات العولمة إلى عدد من الظواهر التى نشأت وتطورت خلال سنوات القرن العشرين فى مختلف مجالات الحياة من سياسة، واقتصاد، وثقافة، واتصال، فقد كانت هذه الظواهر بمثابة الجذور التى نبتت منها العولمة الحديثة.

فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين كانتا فى كل مرة تبدأ من أوروبا، ثم شملت معظم أرجاء المعمورة بشكل أو بآخر. وترتب على تلك الحروب العالمية التى استمرت سنوات طويلة، نشوء منظمتين عالميتين تضعان قواعد عامة بهدف تنظيم سلوك الدول للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنب ويلات الحروب هما: عصبة الأمم، ثم منظمة الأمم المتحدة.

وطوال النصف الثانى من القرن العشرين، خلال سنوات الحرب الباردة، انقسم العالم إلى معسكرين، الأول تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، الذين يتبنون مبادئ الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق من ناحية، والثانى يقوده الاتحاد السوفييتى (سابقا) وحلفاؤه الذين يتبنون مبادئ الاشتراكية، وحكم الحزب الواحد، والملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وقد انقسم العالم فى معظمه فى ذلك الوقت إلى مناطق للنفوذ والولاء للقوتين العظميين، بحيث كانت كل قوة تتدخل لحماية أتباعها ومناطق نفوذها فى مواجهة أى تهديد أو تهديد محتمل من الطرف الآخر. فقد شهد العالم فى ذلك الوقت فعليا درجة عالية من العولمة السياسية، ولكن فى ظل انقسام سياسى وعقائدى بين العملاقين الأمريكى والسوفييتى (سابقا)، بالرغم من عدم ظهور وتداول مصطلح العولمة آنذاك.

هذه التطورات السياسية أدت إلى بلورة قواعد عامة للسلوك الدولى متمثلة فى قواعد القانون الدولى العام، وأداة تنفيذها هى الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها، بالإضافة إلى انقسام معظم أجزاء العالم بين نمطين متناقضين من الفكر والموقف السياسى، والتنظيم الاجتماعى، هما الشرق الاشتراكى والغرب الرإسمالى. ولذلك ظهرت تسمية دول الجنوب بإسم العالم الثالث، وهو ذلك العالم الذى لا ينتمى بشكل مباشر جغرافيا، وسياسيا، إلى الغرب أو الشرق.

وفى مجال الاقتصاد، نشأت فى سنوات القرن العشرين، المؤسسات الاقتصادية الدولية لتضع شروط ومعايير التنمية والتبادل الاقتصادى والنقدى فيما بين الدول التى عرفت بنظام بريتون وودز الذى أنشأ كلاً من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وقد قامت هذه المؤسسات على أساس الفكر الغربى، ونظمت المعاملات الاقتصادية فيما بين الدول الغربية، وبعض دول العالم الثالث بشكل أساسى، مع وجود علاقات محدودة بين المعسكرين. وعلى الجانب الآخر، أقامت الدول الاشتراكية من المؤسسات الاقتصادية ما يتماشى مع مبادئها، وينظم العلاقات الاقتصادية فيما بينها والتى قامت أساسا على فكرة الاعتماد الاقتصادى على الذات والتصنيع الثقيل، والاستغناء عن الواردات من السلع الاستهلاكية، وقد أطلق على هذه السياسات الاقتصادية "إحلال الواردات".

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين عدداً من الظواهر الاقتصادية التى تعتبر بذور العولمة الاقتصادية أهمها: ظاهرة الشركات العالمية العملاقة التى تمتد نشاطاتها الإنتاجية إلى مختلف بقاع العالم. ارتبط بذلك نوع من عولمة النشاط المالى

متمثلا فى نشاط البورصات الدولية وتأثرها ببعضها البعض. أما الدول فقد اتجهت بدورها للتكامل مع بعضها البعض، وتكوين وحدات اقتصادية كبرى حتى تتمكن من تجميع طاقاتها وقدراتها، لتحسين مكانتها الاقتصادية.

ومع كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية، كانت هناك ثورة موازية فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى القرن العشرين، وخصوصا فى العقود الأخيرة، غيرت شكل الحياة على وجه الأرض، من خلال اختراع الكمبيوتر والتليفون المحمول، وأخيرا شبكة الإنترنت التى أصبحت بمثابة مخزن هائل من المعلومات ومنبرا مفتوحا لظهور وتفاعل مختلف الآراء فى العالم.

وقبل حلول العقد الأخير من القرن العشرين، انهار الاتحاد السوفيتى (السابق) بكل ما كان يمثله من معانى وقيم، وتوالت انهيارات الحكم الشيوعى فى دول أوروبا الشرقية التى كانت حليفة للاتحاد السوفييتى. ونقلت إلينا وسائل الإعلام فى العالم سقوط أنظمة الحكم فى تلك الدول الواحد تلو الآخر، حيث حلت محلها أنظمة جديدة أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلا لرغبات شعوبها فى معظم الأحيان. وتداولت وسائل الإعلام العالمية الأوضاع الاقتصادية البائسة التى يعيشها معظم أبناء تلك الدول، على عكس مستوى المعيشة المرتفع فى النصف الغربى من قارة أوروبا.

فى نفس الوقت بقيت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، التى تمثل النموذج الذى انتصر بكل ما يحمل من قيم وأفكار. وفى سرعة مذهلة، رفعت الحدود والقيود على التفاعلات العالمية فى كل المجالات من اقتصاد، وسياسة، وثقافة، واتصال.

وأصبحت روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتى السابق)، ومعظم دول أوروبا الشرقية تسعى إلى الانضمام إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية، بل والأمنية الغربية. وشيئا فشيئا، امتدت العولمة إلى المجالات والمناطق التى كانت محظورة من قبل.

وبدأت دول العالم تخفف من سيطرتها على الاقتصاد، ومصادر المعلومات بدرجات مختلفة، بل اتجهت الدول جميعها إلى تبنى أشكال ودرجات مختلفة من الانفتاح السياسى والديمقراطية على النموذج الغربى، أو على الأقل حرصت معظم الحكومات على التأكيد على احترامها - ولو شكليا - للحريات الأساسية، وعلى رأسها حرية الفكر والرأى والتعبير.

ومن ثم بدا أن العولمة ازدادت وتوسعت، إلا أن الاختيارات تقلصت فالقرن العشرون الذى شهد تنميط العالم فى نموذجين كبيرين متناقضين، انتهى على مشهد سيطرة النموذج الغربى على معظم نواحى الحياة فى العالم. وبدا البشر فى كل أنحاء الأرض يؤمنون بوصفة جاهزة للنجاح تقوم على الحرية والليبرالية السياسية واقتصاد السوق المفتوح، واحترام الحقوق والحريات "الأساسية" للإنسان.

ثانيا : مستقبل العولمة :

أيا ما كانت بدايات العولمة التاريخية، فإن التفكير فى قضايا العولمة يرتبط بالتفكير فى المستقبل، فالعولمة تبسط آثارها يوما بعد يوم على مناطق جديدة من العالم، ومجالات جديدة للحياة لتغير شكلها وطريقة عملها التقليدية بشكل لم ير العالم له مثيل من قبل. ويرتبط الحديث عن العولمة بالحديث عن مستقبل العالم

والبشر وشكل الحياة على وجه الأرض لسببن، أولهما أن العولمة ارتبطت فى ظهورها واتساعها بثورة هائلة فى التكنولوجيا، ولا ندرى، فى الحديث عن الاتصال العالمى، والإنترنت مثلا ، أين تنتهى التكنولوجيا، وأين تبدأ العولمة. والتكنولوجيا المتطورة استطاعت أن تغير الحياة على وجه الأرض فى السنوات الماضية، ولذلك يتطلع الكثيرون لمستقبل ترسمه كل من التكنولوجيا والعولمة.

والسبب الثانى الذى يجعل العولمة ترتبط بالتغيير والمستقبل، هو طبيعتها الديناميكية (الحركية)، فالعولمة عبارة عن حالة مستمرة من التفاعل، ومن سنن الحياة أن التفاعل يرتبط بالتغيير. ولذلك فإن فهم العولمة يصبح أمرا هاما لدراسة وتخطيط مستقبل الأمم والبشر.

وتهتم الهيئات العلمية العالمية، وكذلك وسائل الإعلام بنشر دراسات تحاول استشراف أو تخيل المستقبل فى ظل التطور التكنولوجى فى عصر العولمة. ومن المجالات الهامة التى تركز عليها دراسات المستقبل هى دراسة العمل ومستقبله، وأشكاله الجديدة المحتملة فى ظل تكنولوجيا الاتصال المتقدمة، خاصة وأن حوالى ٢٠% من العمالة فى أوروبا اليوم يعملون من خلال أجهزة كمبيوتر فى منازلهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى مواقع العمل.

ويستحوذ التفكير فى مصير ومستقبل الدول على جزء كبير من الدراسات المستقبلية للعولمة، فالدول تشهد اليوم مرحلة تراجع كبيرة فى سلطاتها وسيطرتها داخل حدودها. فهل تعنى العولمة بداية التفكيك العكسى للدولة التى ظلت لثلاثة قرون الوحدة الرئيسية فى العلاقات الدولية؟ ومن يملأ مثل هذا الفراغ

إذا تراجعت سلطة الدولة؟ هل يصبح الإنسان سيد نفسه؟ هل تعود أهمية الانتماءات الأولية مثل الجماعة والعشيرة والرابطة الإثنية؟ هل تتزايد أهمية الشركات، أو المنظمات غير الحكومية، أو التجمعات المهنية لتمثل نوعاً من الحكم المباشر، أو الحكم من خلال التجمعات الطوعية؟ وهل مسيرة العولمة ذاتها قابلة للانتكاس؟ بمعنى، هل التحولات التى رتبتها العولمة على الحياة فى السنوات القليلة الماضية من الممكن أن تنتهى، ويعود العالم إلى مرحلة ما قبل العولمة؟

هذه التصورات وغيرها أسئلة تبحث عن حلول، وهى فى مجملها محاولات لكشف الغموض حول مستقبل ظاهرة العولمة التى ما زالت تغير وجه الحياة يوما بعد يوم.

الفصل الثالث

مؤسسات العولمة



إن المؤسسة بشكل عام قد تكون هيئة محددة لـها مقر، وعدد من الأعضاء، ومسؤوليات محددة، وقواعد للعمل واتخاذ القرار، وشروط محددة لقبول العضوية، وقد تكـون المؤسسـة عبارة عن مجرد عدد مكتوب أو غير مكتوب من القواعد التى تنظم التفاعل فيما بين عدد من الأطراف فى أى من مجالات الحياة.

والعولمة هـى ذلك الشكل الجديد للحياة على وجه الأرض، وهى تنطوى على أشكال جديدة ومعقدة من العلاقات، والأطراف، والتنظيم فى كل نواحى الحياة. ولذلك لابد للعولمـة مـن مؤسسات لتنظيم هذا التفاعل العالمى غير المسبوق، أو على الأقل بلورة أطر تتم من خلالها تلك التفاعلات.

وتتراوح مؤسسات العولمة، فيما بين أجهزة دوليـة وحكوميـة، لها مقر محدد، وجـهاز مـن العاملين والموظفين، واختصاصات معروفـة، إلـى مؤسسـات لا تمتلـك جـهاز تنظيمـى، أو أعضـاء محددين، ولكنها فـى نفس الوقت تمثل إطارا للتفاعل فيما بين الأطراف العالمية المختلفة. ونتناول هنـا نموذجين مـن مؤسسـات العولمة.

الأولى هى منظمـة التجارة العالميـة، وهـى مثـال علـى النـوع الأول مـن المؤسسـات، والتـى ترسـم قواعـد العمـل للعولمـة الاقتصادية.

والثانيـة هـى الإنـترنت، وهـى مثـال علـى النـوع الثـانى مـن المؤسسـات، بدرجـة أو بـأخرى. وهـى المنـبر الرئيسـى للعولمـة

الثقافية. فالإنترنت لا تضم عددا محددا من الأعضاء، ولا شروطا للعضوية، ولا هيكلاً تنظيمياً ملموساً، ولكنها ذلك النوع من المؤسسات المؤثرة رغم أنها لا تمتلك جسدا أو تنظيما محسوسا.

أولا: منظمة التجارة العالمية:

إن الاقتصاد وفى قلبه التجارة لفت الأنظار إلى ظاهرة العولمة قبل غيره من نواحى الحياة فى العالم. فقد لعب تحرير التجارة العالمية، بمعنى التبادل الحر للسلع والخدمات فيما بين الدول، دورا أساسيا فى زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالى تحقيق الاندماج الاقتصادى العالمى فى مراحله المختلفة، وصولا إلى المرحلة الحالية للعولمة.

إن المؤسسات الرئيسية التى أسستها الدول المتقدمة لتنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بينها فى النصف الثانى من القرن العشرين، هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة الجات، والتى تحولت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية. ففى صيف عام ١٩٤٤ استضافت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلى ٤٤ دولة فى مدينة بريتون وودز فى مؤتمر اقتصادى نتج عنه نشأة صندوق النقد الدولى فى نفس العام، كما نصت اتفاقيات المؤتمر على إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

وتعتبر اتفاقية الجات، وهى معاهدة دولية تهدف إلى تنظيم التبادل التجارى بين الدول الموقعة عليها، هى قلب العولمة الاقتصادية منذ نشأتها قبل أكثر من خمسين عاما.

وكلمة الجات هى الأحرف الإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "General Agreement on Trade and Tarriffs" . ففى عام ١٩٤٧ عملت الولايات المتحدة على التحضير لمؤتمر لاحق فى جنيف ليؤسس لقيام منظمة التجارة العالمية، وحضر المؤتمر ممثلى ٢٣ دولة برعاية أمريكية، وتم بالفعل التصديق على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى تعرف اختصارا باسم (الجات).

وتقوم الفكرة الأساسية للاتفاقية على إزالة الحواجز غير الجمركية أمام تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول.

وقد جاءت قواعد الجات لتضع حدا لهذه السياسات التى تستخدمها الدول بهدف تمييز السلع المحلية عن السلع المستوردة، بحيث تصبح المنافسة فى الأسواق العالمية منافسة حرة، تحكمها الجودة الأعلى، والسعر الأنسب.

وتقوم اتفاقية الجات على عدة مبادئ رئيسية تنظم التبادل التجارى بين أعضائها ومن أهمها:

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى أن أى دولة عضو فى الجات إذا كانت تمنح أى دولة أخرى بعض المزايا، أو المعاملة التفضيلية فى مبادلاتها الاقتصادية، يجب أن تعمم تلك المميزات وتمنحها لكل الدول الأعضاء، ما لم تكن المزايا ممنوحة لدولة تربطها اتفاقية تجارة حرة مع الدولة المانحة .

٢- مبدأ عدم التمييز، بمعنى المساواة فى المعاملة التجارية بين كل الدول الأعضاء فى الجات، وعدم فرض قيود أو رسوم انتقائية ضد أية دولة عضو.

٣- مبدأ المعاملة العادلة، بمعنى الامتناع عن دعم السلع الوطنية عن طريق تخفيض الضرائب مثلا لتتمكن من تقديم المنتجات بأسعار أفضل من المنتجات المستوردة.

٤- الامتناع عن إغراق الدول الأخرى بالمنتجات الرخيصة "بشكل غير طبيعى"، بمعنى امتناع الدول عن دعم صادراتها وطرح منتجاتها فى الأسواق العالمية بأسعار تقل كثيرا عن أسعار طرحها فى السوق المحلية.

وقد تلى الاتفاقية الرئيسية للجات جولات طويلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء تصل الجولة منها إلى عدة سنوات، وتحاول كل دولة أو مجموعة من الدول تشترك فى نفس المصالح أن تضع القواعد التجارية التى تخدم مصالحها وتحرر التجارة فى المجالات التى تتمتع فيها بميزات أكبر أو قدرة أكبر على منافسة غيرها من الدول والمنتجين لتلك السلعة، حتى تستطيع جنى أرباح بيع تلك المنتجات فى الأسواق العالمية.

وفى مؤتمر مراكش ١٩٩٤ أقرت المواثيق النهائية لآخر جولة من مفاوضات الجات التى كانت معروفة بجولة أوروجواى، واعتمدت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية. وفى يناير ١٩٩٥ تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية لتصبح المؤسسة المسؤولة عن إدارة والإشراف على تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة بين الدول، والتى تغطى حوالى ٩٠% من إجمالى حجم المعاملات التجارية العالمية، باستثناء قطاع النفط والغاز الذى لم تغطه اتفاقيات الجات، وانتهى ما كان يعرف من قبل بإسم "الجات".

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية، ١١٧ دولة عند التوقيع على الوثيقة النهائية لمفاوضات جولة أوروجواى فى ١٥

إبريل عام ١٩٩٤ فى مراكش، بينها ٨٧ دولة نامية. ويتخذ القرار فى منظمة التجارة العالمية وفقا لقاعدة ديمقراطيـة، وهـى أن لكـل دولة صوت واحد، علـى خـلاف المؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة الأخرى التى تتمتع فيها الدول بأوزان تصويتيـة مختلفـة. وبالتـالى يمكـن للـدول الناميــة أن تتعــاون لفـرض القواعـد التــى تحمــى مصالحها فى مفاوضات تحرير التجارة العالمية عن طريق أغلبية الأصوات.

ثانيا: الإنترنت:

ظـهر الكمبيوتـر عـام ١٩٤٨، وتطـور تطـورات مذهلــة فــى نصف القرن الماضى. وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكيـة بشكل كبـير علـى صناعـة الكمبيوتـر خاصـة أجــهزة الكمبيوتــر ومكوناتها، أو ما يطلق عليه Hardware ، بينما نافستها كـل مـن اليابـان ودول أوروبيـة وبعض دول العــالم الثـالث، مثـل الــهند وإسرائيل فى صناعة البرمجيات، والتى تسمى Software.

وقد بدأت فكرة شبكة المعلومات منذ ما يزيد عن ثلاثين عامـا، حيـن أقـامت وكالـة المشــاريع المتقدمــة التابعــة لـوزارة الدفــاع الأمريكيـة شبكة معلومـات تحـت إسم "أربـانيت" ARPANET للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، لتسهيل الاتصال بيـن العلمـاء والبـاحثين، لتبـادل الـرأى، وتوفـير المعلومـات أمــام متخـذى القـرارات العسـكرية والسياسـية، خصوصـا لمواجهـة أى تـهديد نـووى سوفيتى مفـاجئ. وكـانت البدايـة عـام ١٩٦٩ عندمـا أقيمت نواة هذه الشبكة للربط بين عـدة مراكـز بحـوث تابعـة لعـدد

من الجامعات الأمريكية فى الولايات المختلفة وهى جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس، وجامعة كاليفونيا فى مدينة سانتا باربارا، وجامعة ولاية يوتا. وقد ظلت هذه الشبكة تنمو وتتوسع حتى أصبحت الشبكة الأم للمعلومات.

وقد قامت الشبكة الأساسية للمعلومات الدولية Worldwide Web بتغطية الكرة الأرضية منذ عام ١٩٩٤. ومن أهم سمات شبكة المعلومات الدولية أنها شبكة عالمية، ودائمة، وفورية، وغير محسوسة. وقد وفرت شبكة المعلومات الدولية سرعة الوصول إلى المعلومة وسرعة انتشارها، حتى أن البعض يشبهها بفيضان المعلومات.

فقد مكنت شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" كل من يمتلك جهاز كمبيوتر بالاتصال عن طريقها بأى موقع، أو بشر، أو جامعة، أو مستشفى، أو بيت أزياء، أو مركز أبحاث، أو مجلة على أى مكان فى الأرض فى لحظات معدودة. كذلك يستطيع أى فرد من خلال الإنترنت أن يبحث عن فرص العمل التى تناسبه سواء داخل بلده أو خارجها. كذلك أتاحت الإنترنت للبشر البيع والشراء عبر الشبكة، مع خصم قيمة المشتريات عن طريق الحساب البنكى، أو عن طريق مؤسسة معتمدة ينتمى إليها القائم بالشراء. ناهيك عن التعاملات الاقتصادية الكبرى والصفقات التى أصبحت تعقد من خلال الإنترنت فى كل لحظة.

والإنترنت يديرها المشتركون فيها، فليس هناك شخص أو جهة أو دولة بعينها تملك السيطرة على مواقع الإنترنت أو توجيهها. وأى شخص يستطيع أن ينشئ موقعاً على شبكة

الإنترنت ويدعو لأفكاره، والكثيرون يضعون صورا من رسائلهم العلمية سواء الماجستير أو الدكتوراة على شبكة الإنترنت.

وقد خلقت شبكة الإنترنت أنماطا من التفاعل العالمى التى لم تكن ممكنة من قبل، فيستطيع العلماء والدارسون الآن مثلا المشاركة فى مؤتمرات "افتراضية" معقودة على الإنترنت، أو نيل الدرجات العلمية من جامعات أجنبية عن طريق الإنترنت. كذلك خلقت الإنترنت أنماطا جديدة وغير مسبوقة من التفاعل العالمى، ومنها "غرف الثرثرة" Chat Rooms، وهى مواقع على الإنترنت تتيح تجاذب أطراف الحديث بين البشر فى مختلف أنحاء الأرض فى كل وقت، وبلا أية قيود.

وقد ولدت هذه الإمكانيات الاتصالية الهائلة من خلال الإنترنت حالة من "مشاعية المعرفة". فخريطة "الجينوم" أو الجينات الوراثية البشرية، التى توصل إلى فك شفرتها مؤخرا مجموعات من العلماء من أكثر من دولة ومؤسسة علمية، والتى تبشر بالتوصل إلى أسباب وعلاج الأمراض عن طريق الشفرة الوراثية، ونتائج تلك الكشوف متاحة للعلماء من كافة بقاع الأرض على شبكة الإنترنت. كذلك تحرص معظم المؤسسات الصحفية، الهيئات الحكومية، مراكز الدراسات والأبحاث، وعدد لا نهائى من المؤسسات والهيئات والأفراد على نشر أفكارهم وإنتاجهم من خلال الإنترنت.

ويستطيع أى مؤلف اليوم تجنب عناء البحث عن دار نشر وإقناعها بالقيام بنشر مؤلفاته، فقد اتجه بعض المؤلفين مؤخرا إلى إصدار "طبعات إلكترونية" من مؤلفاتهم على شبكة الإنترنت.

وترى بعض التحليلات المستقبلية أن الإنترنت تهدد بانقراض الكتاب باعتباره الوسيلة الأساسية لنشر الثقافة والمعرفة.

بعبارة أخرى، فقد خلقت الإنترنت عالما إلكترونيا موازيا لعالم الواقع، والكل يتحدث الآن عن البريد الالكترونى والتجارة الإلكترونية والإعلام الإلكترونى، وغيرها من المجالات التى ظهرت فى رحم الإنترنت وتفرز تطوراتها على الحياة اليومية.

ويرى أنصار الإنترنت أنها تمثل نوعا من ديمقراطية المعلومات، تحت شعار: المعلومات فى كل وقت، وفى كل مكان، ولكل الناس. كما يرى هؤلاء أن التواصل على شبكة الإنترنت قد خلق نوعا من التواصل العالمى أو مجتمع المعلومات العالمى الذى يشكله "عشيرة الكمبيوتر و الإنترنت". ولكن البعض الآخر، خاصة من دول العالم الثالث يقلل من أهمية الإنترنت بالنسبة للدول الفقيرة والنامية حيث إن الإنترنت تتطلب مستوى معين من القدرات المادية، واللغوية، والتكنولوجية (فبصفة عامة تقتصر تلك الثقافة على الطبقة الوسطى التى تستطيع الحصول على والتعامل مع وسائل الاتصال ذات الثمن المرتفع نسبيا، وتستطيع استخدام الإنترنت باللغة الإنجليزية)، مما يخلق انقساما بين الدول يوازى الانقسام بين الدول الغنية والفقيرة، وانقساما داخل الدول بين أقلية مثقفة أو تستطيع الوصول إلى خزائن المعرفة، وأغلبية محرومة من تلك الإمكانيات.

ويبلغ العدد الإجمالى لمستخدمى الإنترنت فى العالم حوالى ٣٦٠ مليون مستخدم ينتمى حوالى ١١٠ ملايين منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بواقع ٤٠% من إجمالى السكان. تليها اليابان التى تضم حوالى ١٨.٦ مليون مستخدم للإنترنت،

والمملكة المتحدة التى تضم حوالى ١٣.٩ مليون مستخدم. ومن الدول ذات المعدلات المرتفعة من مستخدمى الإنترنت كنسبة من العدد الكلى للسكان، السويد حيث يعتبر ٤٣% من السكان مستخدمين للإنترنت، وكندا حيث تبلغ هذه النسبة ٤٠.٩%.

وفى الدول العربية يبلغ عدد مستخدمى الإنترنت حوالى ٢.٥ مليون مستخدم للإنترنت، بمعدل حوالى ٠.٩% من إجمالى السكان.

الفصل الرابع

الموقف من العولمة

يشبه الكثير من المحللين نظام العولمة الحالى بالقطار المسرع الذى يعطيك فرصة محدودة من الوقت للحاق به، ولكن تظل هناك أسئلة كثيرة محيرة، فإلى أين يتجه هذا القطار؟ وماذا يحدث لو فاتتك تلك الفرصة؟ وهل من بديل أو وسيلة مواصلات أخرى أفضل أو أنسب توصل إلى نفس الهدف؟ كل هذه التساؤلات هى محور النقاش المستمر حول العولمة بين المؤيدين والمعارضين.

والنقاش فى العالم كله حول العولمة يختلف حول تعريفها، ويتصاعد حول بداياتها وأصولها التاريخية، ولكن التناقض يبلغ مداه حول الموقف من العولمة ما بين تأييد، ومعارضة، وقبول مشروط.

فقد أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل فى السنوات الأخيرة، ويدور فيما بين المفكرين والمثقفين والمواطن العادى فى العالم كله حوار متصل حول سلبيات وإيجابيات العولمة. وفى الوقت الذى يرى فيه البعض العولمة حلا سحريا لكافة المشكلات، يعتبرها البعض الآخر آفة الآفات ومفتاح كل الشرور.

وأسباب هذه التناقضات كثيرة، منها أن العولمة هى ظاهرة متعددة الجوانب، تتناول ظواهر تشمل كل نواحى الحياة ، كما أنها ظاهرة حديثة لم تستقر على شكلها النهائى. ويزيد من تلك الاختلافات حول العولمة أنها تنطوى على تنظيم معين للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبنى إلى حد كبير على مبادئ

الدول الغربية، ولذلك يعارض بعض المفكرين فى دول العالم الثالث العولمة لأنها ظاهرة غربية أساسا.

وفيما يلى نعرض الآراء المختلفة حول العولمة، والفرص التى تتيحها، والمخاطر المتوقعة داخل قطار العولمة، أو على رصيف الانتظار.

أولا: حجج من يرفضون العولمة:

إن الآراء التى ترفض العولمة عادة تتمتع ببريق إعلامى أكبر من تلك الآراء التى تؤيدها. فرفض العولمة يكون فى أغلب الأحوال دفاعا عن البيئة، أو حقوق العمال والمستضعفين فى الأرض، وقد يكون دفاعا عن القيم الإنسانية والروحية فى مواجهة القيم المادية والاستهلاكية، وأخيرا قد يكون دفاعا عن الانتماء والهوية والسيادة الوطنية فى مواجهة "غزو" العولمة.

فمنذ نهاية التسعينيات، خلقت سياسات العولمة، خاصة فى المجال الاقتصادى موجات من العداء فى العالم أجمع إلى حد تنظيم مظاهرات حاشدة ضد العولمة.

وقد ضمت المظاهرات خليطا من البشر والمنظمات والجماعات المدافعة عن حقوق العمال والبيئة، وجماعات حماية المستهلك، وغيرهم من الذين يخشون أن تدهس مسيرة العولمة فى طريقها الفقراء والمستضعفين.

فالاعتقاد الشائع هو أن العولمة تعمل تلقائيا لخدمة المصالح الاقتصادية والمالية الكبرى على حساب غيرها من الاعتبارات الاجتماعية، الإنسانية، والبيئية. فالعولمة تعلى من أهمية السوق، وفى القلب منه مصالح كبار رجال المال والأعمال. وقد بلغ

التخوف من هذه النظرة للعولمة الحد الذى جعل كلمة "البزنس" فى حد ذاتها، والتى من المفترض أنها كلمة محايدة تعنى الأعمال، تحمل اليوم بالغ مشاعر التوجس والعداء.
ومن أهم الاتهامات الموجهة إلى العولمة فى مجال الاقتصاد:

١ - التفاوت داخل الدول :

ينظر البعض إلى التفاوت باعتباره نقيض العدالة، ويعنى التفاوت وجود فجوة كبيرة فى الدخل وفرص الحياة الكريمة بين أقلية غنية وأغلبية فقيرة. ومن أهم الانتقادات الموجهة للعولمة هو أنها تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة على مستوى العالم.
ويرتبط الاتهام الموجه إلى العولمة الحديثة، باعتبارها تزيد من التفاوت وصعوبات الحياة على الفئات غير القادرة، بنقد أقدم يرجع عمره إلى قرون فاتت، ويتركز على الرإسمالية أو مبادئ اقتصاد السوق فى حد ذاتها، باعتبارها تعلى من شأن الحرية على حساب العدالة الاجتماعية.
ويرى نقاد اقتصاد السوق إن إطلاق حرية رأس المال، والتى زادت بصورة لم يسبق لها مثيل فى عصر العولمة، تزيد من صعوبة الحياة على الفئات المستضعفة، لأن حرية السوق فى نهاية الأمر هى حرية القادرين.
وتشير بعض الدراسات الإحصائية لاقتصادات العولمة إلى زيادة عدد المليارديرات، وتضاعف السلع والأنماط المعيشية الباهظة، فى نفس الوقت فقد تضاعف عدد المتعطلين والمهمشين، وتقلصت الطبقة الوسطى، وأصبحت تواجه ضغوطا كبيرة لتوفير

مستوى معيشة لائق لأفرادها. وفى تقرير نشرته الأمم المتحدة أن ٣٥٨ شخصا من كبار الأثرياء فى العالم تساوى ثروتهم النقدية المصادر التى يعيش منها مليار ان وثلثمائة شخص من فقراء العالم. وفى الولايات المتحدة ارتفعت نسبة الغنى والثروة بحوالى ٦٠% بين عامى ١٩٧٥-١٩٩٥، إلا أن المستفيدين من هذا الارتفاع لم يتجاوزوا ١% من الشعب الأمريكى. وقد وصلت ثروة بيل جيتس الأمريكى مؤسس وصاحب شركة مايكروسوفت العملاقة للكمبيوتر فى فترة من الفترات، إلى ما يزيد عن دخل ١٠٠ مليون نسمة من أفقر الأمريكيين.

وفى فرنسا يتحكم الـ٢٠% الأغنى من السكان بحوالى ٤٣% من الدخل الوطنى، فى حين ينال الـ٢٠% الأفقر من السكان ما لا يزيد عن ٦% من الدخل الوطنى.

والعلاقة بين العولمة والتفاوت سببها إن الاقتصاد الحديث يسعى إلى أقصى إنتاج بأقل تكلفة، وتؤدى التكنولوجيا الحديثة وعمليات الخصخصة إلى توفير والاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة.

فالتطور التكنولوجى يؤدى إلى إنتاج أكبر بعمالة أقل، ففى اليابان مثلا تعمل مصانع السيارات بالروبوت أو الإنسان الآلى، وتعمل هذه المصانع ٢٤ ساعة يوميا، وتنتج سيارة كل ١٥ دقيقة، باستخدام عدد محدود من العمالة البشرية.

كذلك فإن رأس المال الحر فى ظل العولمة، يستطيع نقل نشاطه إلى المناطق التى تقل فيها تكلفة الإنتاج، وخاصة البلاد التى تتوافر فيها العمالة الرخيصة. وقد تعرضت العمالة غير الماهرة فى الدول المتقدمة، وهى تلك الفئة من العمال الذين لا يملكون مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتطورة، إلى أضرار

كبيرة نتيجة لحرية حركة رأس المال فى ظل العولمة، بسبب المنافسة الحادة من العمالة ذات الأجور المنخفضة فى دول العالم الثالث، وخاصة فى آسيا. وقد واجهت العمالة غير الماهرة فى العديد من الدول المتقدمة أحد مصيرين، إما فقد وظائفها بسبب انتقال بعض فروع الصناعات التقليدية إلى الدول منخفضة الأجور، أو تخفيض أجرها بشكل لم يسبق له مثيل. بينما العاملون فى مجالات التكنولوجيا، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات Knowledge Workers هم أصحاب الحظوة فى فئات العمالة والتوظيف فى معظم دول العالم. والكثير من الدول المتقدمة اليوم تعتبر الأمى أو الجاهل، هو من لا يستطيع التعامل مع أجهزة الكمبيوتر، ومن ثم تقل بشكل كبير فرص هؤلاء فى الحصول على فرص عمل مناسبة.

ومع تزايد مشكلات البطالة فى معظم دول العالم، لجأت بعض الدول الأوروبية إلى تقييد الهجرة إليها من دول العالم الثالث، بعد أن كانت الهجرة منفذا أمام قوة العمل فى الدول النامية، ومصدرا من مصادر الدخل والنقد الأجنبى. وتعتبر هذه القضية من تناقضات عملية العولمة، فبينما تقوم مبادئ العولمة الأساسية على حرية انتقال عناصر الإنتاج "القابلة للانتقال" وهى رأس المال، والعمل، والتنظيم، لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة، فإن الدول المتقدمة حين تعارضت مصالحها مع أحد هذه المبادئ، فرضت القيود على حرية انتقال العمالة الأجنبية إليها، للحفاظ على مصالح مواطنيها.

ويعتبر تراجع دور الدولة فى الاقتصاد من الأسباب التى زادت من معاناة الطبقات الوسطى والفقيرة فى معظم دول العالم، لأن عمليات الخصخصة التى أصبحت السمة الرئيسية لمعظم

اقتصادات الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية قد أدت إلى فقد الآلاف من الوظائف.

من ناحية ثانية، فإن تراجع دور الدولة الاقتصادى ارتبط بتخفيض بعض الدول لبرامج الضمان الاجتماعى وإعانات البطالة، نتيجة لتناقص الموارد الحكومية، وللأعباء الكبيرة التى تفرضها المنافسة العالمية على الإنفاق الحكومى.

٢ - التفاوت بين الدول:

إذا كانت سياسات العولمة ترتبط بوجود فجوة كبيرة بين أقلية شديدة الثراء وأغلبية فقيرة داخل الدول، فإن الوضع بين الدول وبعضها البعض أسوأ بكثير.

فأخبار الصحف ووسائل الإعلام، تطالعنا يوميا فى آن واحد بأخبار المجاعات والحروب الأهلية والأمراض فى أفريقيا، جنبا إلى جنب مع أخبار مشاهير الأثرياء فى العالم.

فالدول الغربية المتقدمة تحتل مواقع الصدارة فى معظم مجالات الحياة من اقتصاد، وسياسة، وثقافة، وتكنولوجيا، ولذلك فهى تجنى بصورة أكبر ثمار العولمة فى هذه المجالات. ومن هنا يعادى البعض العولمة باعتبارها أداة الدول الغربية للسيطرة على العالم، بشكل غير مباشر، بعد انتهاء عصر السيطرة المباشرة عن طريق الاستعمار.

وإن كان تشبيه عصر العولمة بالاستعمار الجديد هو من قبيل المبالغة، فإنه يوجد بالفعل تفاوت رهيب بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فهناك رقعة كبيرة من العالم تقع خارج نطاق التقدم، أى خارج نطاق العولمة. فحوالى مليارى نسمة أو حوالى ربع سكان

الأرض يعيشون تحت خط الفقر، على دخل يومى يقل عن ٢ دولار. وإذا كان متوسط الدخل فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٧ كان يفوق متوسط الدخل فى الدول الأكثر فقرا بحوالى ٤٠ مرة، فقد ارتفع هذا الفارق الآن إلى حوالى ٨٠ مرة.

وتعانى الدول النامية والدول الفقيرة من صعوبات كبيرة تواجه سياسات التنمية فيها فى عصر العولمة، لأن جوهر العولمة فى المجال الاقتصادى هو فتح باب المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع حرمان الدول النامية من معظم الأسلحة التى كانت تحمى بها مصالحها. فالدول النامية فى عصر العولمة مضطرة لفتح أسواقها أمام منتجات تلك الشركات فى ظل تحرير التجارة، وهى فى نفس الوقت ممنوعة من تقديم الدعم أو المساندة لصناعاتها الوطنية لكى تتمكن من منافسة المنتجين الكبار. فالمنافسة بهذا المنطق هى مصارعة بين عملاق وقزم، ولذلك يرى العديد من خبراء الاقتصاد خاصة من دول العالم الثالث أن البلاد التى تتمتع باقتصاد متقدم مدعوم بتطور تكنولوجى هى التى يمكن أن تستفيد من الفرص التى تتيحها العولمة، من حرية انتقال رأس المال وفتح الأسواق.

وتنتمى معظم الشركات العالمية العملاقة للدول الصناعية المتقدمة ، حيث تضم خمس دول فقط هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، حوالى ١٧٢ شركة من أصل أكبر ٢٠٠ شركة عملاقة تسيطر على الاقتصاد العالمى.

وتمتلك الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة الخبرة الأسبق، والتكنولوجيا الأحدث. وتنفق الشركات العالمية العملاقة حوالى ٥٠٠ مليار دولار سنويا على البحوث من أجل تطوير منتجاتها

وتلبية احتياجات الأسواق والمستهلكين، لأن التطوير المستمر للمنتجات يعمل تلقائيا على حماية مكانة الشركة المنتجة، ووضعها المتميز، ومبيعاتها فى الأسواق العالمية.

وفى الوقت الذى تلهث فيه الصناعات فى دول العالم الثالث وراء استيراد التكنولوجيا المتقدمة لتحسين جودة منتجاتها، فرضت اتفاقية الجات أعباء جديدة على عملية نقل التكنولوجيا المتطورة إلى دول العالم الثالث تحت إسم "حقوق الملكية الفكرية". وتعنى حقوق الملكية الفكرية بشكل عام أن الأفكار، الاختراعات، التكنولوجيا، الموسيقى، والفن، كلها أصبحت سلعا لها ثمنها، ويجب على من يريد الاستفادة بها دفع الثمن لصاحب "حق الملكية الفكرية". وبما أن معظم دول العالم الثالث هى مستورد صاف للتكنولوجيا المتقدمة، فإن تطبيق قواعد الملكية الفكرية يضع مزيدا من الأعباء على عملية انتقال التكنولوجيا المتقدمة إليها، ويزيد من تفوق الدول المتقدمة.

ومن مجالات المنافسة الصعبة التى فرضت على دول العالم الثالث فى إطار تحرير التجارة، هى المنافسة فى مجال الخدمات المالية والاقتصادية. فقد اتفقت الدول المشاركة فى الجات عام ١٩٩٧ على بدء تحرير التجارة العالمية فى مجال الخدمات مثل التأمين والاتصال والخدمات البنكية، بمعنى أن أى فرد أو شركة أو مؤسسة سوف يستطيع استثمار مدخراته فى البنوك الأجنبية إذا كانت تعطى سعرا أعلى للفائدة، والتأمين على نفسه وممتلكاته، إذا كانت شركات التأمين الأجنبية تعطيه مزايا أفضل. ولذلك فمن المتوقع أن تواجه الشركات الوطنية التى تقدم تلك الخدمات منافسة ضارية من الشركات الأجنبية.

وإلى جانب كل تلك العوامل الموضوعية التى تشيع المخاوف من العولمة فى دول العالم الثالث، فإن البعد النفسى يضيف إلى المخاوف التقليدية من مخاطر العولمة، مخاوف مضاعفة من المجهول. فمعارضو العولمة فى العالم المتقدم يتظاهرون ضد واقع يعيشونه، أما "الخوف" من العولمة فى دول العالم الثالث، فهو إلى جانب أسبابه الموضوعية، فهو محمل بأبعاد نفسية أهمها الخوف من المجهول، الذى يأتى إلينا من الخارج ولا ندرى إلى أين يقود، وهل من سبيل للسيطرة عليه؟

٣- بين المنافسة والاحتكار:

إن نظام العولمة الاقتصادية الذى يعتمد على فكرة المنافسة المستمرة، ومبدأ البقاء للأصلح، يتحول فى الواقع العملى إلى قبول منطق البقاء للأقوى، لأن المنافسة لا تتم عادة بين أفراد ودول وشركات متساوين فى القدرات. وبالتالى، يكون الفوز شبه مؤكد للقادر الذى يجنى كل الأرباح.

ويتجه اقتصاد العولمة إلى تركيز القوة والثروة العالمية فى عدد محدود من الكيانات الاقتصادية العملاقة. فالشركات ومؤسسات الأعمال العالمية الكبرى تتجه باستمرار إلى الاندماج والتحالف مع بعضها البعض لتشكل تكتلات عملاقة أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وتعرف ظاهرة اندماج الشركات الكبرى، وشراء أو حيازة الشركات الكبرى للمنافسين الصغار فى الاقتصاد العالمى بظاهرة الاندماج/ الحيازة Mergers/Acqisition. وتشكل ظاهرة اندماج

الشركات والمصارف واحدة من أبرز سمات العولمة الاقتصادية. وقد برزت ظاهرة الاندماجات بين الشركات الصناعية الكبرى والمصارف،وشركات الأدوية، والشركات العاملة في مجال الصحافة والترفيه والإعلان بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة.

ففي الربع الأول فقط من عام ١٩٩٩، تمت حوالي ٢٥٠٠ عملية اندماج تقدر قيمتها بحوالي ٤١١ مليار دولار. من أمثلة عمليات شراء المنافسين الصغار على سبيل المثال، هو اختفاء عدد من شركات إنتاج السيارات مثل سكودا التي اشترتها فولكس فاجن. ومن أهم عمليات الاندماج والتحالف بين عملاقين متقاربي القوة الاندماج بين العملاقين الألماني والأمريكي في صناعة السيارات (ديملر-كرايسلر)، كما تم اندماج أكبر ثلاث بنوك يابانية لتشكل شركة قابضة عملاقة.

ويقدر بعض الباحثين أن هناك حوالي خمس عشرة شبكة اقتصادية عالمية مندمجة تتمتع بالسيطرة الفعلية على الاقتصاد العالمي. معنى هذه الاندماجات وغيرها، إن جوهر فكر المنافسة التي ينبني عليها منطق عولمة الاقتصاد، وأهمها الكفاءة الاقتصادية والبقاء للأصلح، في خطر، لأن الاندماج يحول المنافسة إلى منافسة احتكارية، فهو يخلق أسماك كبيرة تستطيع ابتلاع الأسماك الصغيرة في السوق العالمي للمنافسة، الأمر الذي يأتي بالضرورة على حساب المنتجين الصغار، الدول النامية، والمستهلك في كل مكان.

ومن الأمثلة التي نلمسها في حياتنا اليومية، والتي تبين صعوبات المنافسة في الأسواق بين المؤسسات الكبرى

والمنافسين الصغار، هي ظاهرة التوسع في سلاسل السوبر ماركت العملاقة، وانصراف الكثير من الزبائن إليها على حساب محلات البقالة الصغيرة. فالسوبر ماركت العملاق يستطيع تقديم عدد هائل من السلع والتسهيلات، وأساليب العرض المبهرة، التي لا تتوافر لمحل البقالة الصغير. ومع الوقت تصبح هذه المحلات الصغيرة معرضة للاندثار، إذا لم تبذل جهودا جبارة لتحسين خدماتها والدفاع عن وجودها.

٤ - مشاكل البيئة :

مع غلبة الاقتصاد على غيره من اهتمامات البشر، يرى رافضو العولمة إن البيئة أصبحت ضحية للعديد من الأنشطة الاقتصادية التي لم تأخذ في اعتبارها إن الطبيعة هي مورد غير متجدد، وأن فناءها يهدد حياة البشر وصحتهم.

وقد لفتت الأنظار بشدة للمشكلات البيئية في العقد الأخير من القرن العشرين مشكلة ثقب طبقة الأوزون، وهي الطبقة التي تحمي الأرض من أشعة الشمس الضارة، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتلوث الهواء والماء، وانقراض العديد من فصائل الحيوان والنبات الطبيعية. وقد ارتبطت بعض سياسات العولمة منذ نشأة الشركات متعددة الجنسية بعدد من القضايا البيئية الهامة، فقد لجأت بعض هذه الشركات لنقل نشاطاتها خارج الدول المتقدمة، ليس بحثا عن العمالة الرخيصة فحسب، وإنما هروبا من القيود البيئية الصارمة التي تفرضها قوانين الدول المتقدمة على عمل تلك الشركات. وبالتالي كان عمل بعض الشركات

العالمية فى دول العالم الثالث ضارا بالبيئة، أو على الأقل لا يراعى المعايير الدولية لحماية البيئة.

والمشكلة الأساسية التى تواجه حماية البيئة، هى أن البيئة إرث جماعى عالمى، ومع ذلك فإن التشريعات التى تتعلق بقواعد حماية البيئة هى أساسا تشريعات محلية تفرضها الدول كل على حدة. وقد لعب مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو دورا هاما فى إلقاء الضوء على مدى الأهمية التى أصبحت قضايا البيئة تحتلها فى قائمة الاهتمامات العالمية. كما ألقى المؤتمر ضوءا كاشفا على مواقف الأطراف والحكومات المختلفة من الالتزام بمعايير دولية لحماية البيئة.

٥ - العنف والجريمة :

يربط رافضو العولمة بين تزايد معدلات الفقر وصعوبات الحياة من ناحية، وتزايد معدلات الجريمة والعنف والإرهاب من ناحية أخرى.

كما يرى البعض أن تراجع الحدود وتحرير التجارة قد سهلا النشاطات الإجرامية عبر الحدود الدولية، فانتقلت الجرائم والأنشطة غير المشروعة من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى، ونشأت إلى جانب اقتصاد العولمة والتجارة الدولية المعلنة، شبكات موازية من الاقتصاد الخفى تعمل فى مجالات التهريب، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. ويطلق البعض على نشاط المافيا الدولية والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مصطلح "العولمة الخفية".

٦- التفاوت الثقافى :

إن النقد الاقتصادى للعولمة باعتبارها تزيد من الفوارق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء داخل الدول، وبين دول غنية ودول فقيرة، ينطبق بأشكال مختلفة فى مجال ثقافة العولمة. فالمصادر الثقافية من إعلام ومعلومات تتركز بشكل كبير فى الدول الغربية المتقدمة، مما يخلق فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب. ولذلك تتعرض العولمة الثقافية التى تبشر بديمقراطية وشيوع المعلومات "لكل الناس وفى كل وقت" عن طريق الإنترنت والفضائيات، للكثير من الانتقادات:

فالولايات المتحدة تمتلك وحدها نحو ٥٦% من إجمالى بنوك المعلومات فى العالم، خصوصا بنوك البحث والعلم، بينما تمتلك الجماعة الأوروبية ٢٨% منها، واليابان ١٢%، ولا يخص العالم الثالث إلا ١% منها على مستوى العالم.

والإنترنت التى تعتبر منبر العولمة الثقافية، وفيضان المعلومات، هى حتى الآن نادى للصفوة الذين يمتلكون القدرات المادية اللازمة للاشتراك فى الإنترنت، والمعرفة الأساسية باستخدام الكمبيوتر، وباللغة الإنجليزية، وهى اللغة الأساسية التى تستخدمها شبكة المعلومات الدولية. والرقم التقديرى لعدد المشتركين فى الإنترنت بنهاية عام ٢٠٠٠، هو ٣٠٠ مليون مشترك على الأكثر من أصل ٦ مليارات نسمة هو عدد سكان العالم، أى ما لا يتجاوز نسبة ٥ مشتركين من كل ١٠٠ ألف نسمة.

ويتركز معظم المشتركين فى الإنترنت، فى الدول الغربية المتقدمة، وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالى ٤٠% تليها بعض الدول الأوروبية الغربية كما سبق التوضيح.

والحال فى توزيع مصادر الإعلام المسموع والمرئى العالمى ليس أفضل من المثالين السابقين، فالقنوات الفضائية العالمية الرئيسية التى تحظى بالإمكانيات الأكبر والشهرة الأوسع فى العالم تنتمى للعالم المتقدم، وخصوصا للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إلى جانب ذلك، فقد تحول الإعلام الفضائى من خدمة تقدم للناس، إلى سلعة تجارية مقصورة على من يستطيع دفع الثمن، فالقنوات الفضائية، حتى المحلى منها، غير متاحة إلا عن طريق اشتراكات ورسوم محددة، ومن ثم فهى متاحة لشريحة محدودة حتى داخل الدولة الأم صاحبة البث.

كما أصبح الإعلام المسموع والمرئى يلعب دورا أساسيا فى عصر العولمة، وطغى دوره على الكثير من الوسائل التقليدية لنشر الثقافة وعلى رأسها الكتاب. فثقافة العولمة بوجه عام هى ليست الثقافة المكتوبة، وإنما مزيج من إبهار الفضائيات، وفيضان المعلومات فى الإنترنت. فى نفس الوقت سادت نزعة الإبهار على حساب المضمون الإعلامى، والتركيز غير المسبوق على النزعة الإعلانية.

وبلغ إجمالى الإنفاق الإعلانى العالمى فى وسائل الإعلام الرئيسية من إذاعة وتليفزيون وصحف ودور سينما وغيرها، حوالى ٣٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

ويرتبط ذلك بأن الكثير من القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية ودور النشر العالمية تمتلكها شركات اقتصادية عملاقة ذات مصالح تجارية. فشركة جنرال إليكتريك تمتلك قناة إن بى

سى، كما تمتلك شركة وستنجهاوس قناة سى.بى.إس وبعض القنوات الترفيهية الأخرى، كما إن شركة تايم/وارنر وهى اتحاد قام من اندماج مؤسسة تايم الصحفية مع شركة وارنر للإنتاج السينمائى، كانت تبث قناة إتش.بى.أو، وقناة كرتون، قبل أن تبدأ فى بث قناة سى.إن.إن الشهيرة للأخبار.

ويؤدى الارتباط بين وسائل الإعلام والمصالح الاقتصادية إلى التركيز على الإعلان كوسيلة لخلق الأنماط الاستهلاكية التى تتوافق مع المصالح التجارية لتلك الشركات العملاقة. ولذلك يتهم الكثيرون إعلام العولمة بأنه يعلى من شأن القيم المادية والاستهلاكية على حساب المضمون الإعلامى والرسالة الثقافية التى يجب أن تؤديها وسائل الإعلام بنزاهة وموضوعية، بعيدا عن تحيزات المال والأعمال.

فالإعلام فى عصر العولمة قد تخلص من سيطرة السياسة التى كانت فى الكثير من الأحيان تشوه الحقائق، أو تحجبها، لخدمة أهدافها ومصالحها، ليقع تحت سيطرة الاقتصاد والمال.

٧ - الخوف من "الأمركة" :

إن الاتجاه العام للعولمة الثقافية هو خلق قيم ثقافية عالمية، وزيادة التشابه بين أسلوب حياة البشر فى جميع أنحاء العالم. والسؤال هنا : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية إلى إلغاء الهويات والثقافات الأصلية للمجتمعات؟ من يصيغ هذه الثقافة العالمية؟

إن شيوع أنماط الحياة والاستهلاك الغربية وخصوصا الأمريكية، أصبح حقيقة نلمسها فى الحياة اليومية ليس فى مصر والعالم العربى فقط، وإنما فى أكثر الدول انغلاقا على ثقافتها

التقليدية مثل الصين واليابان. وتعمل فى الصين وحدها أكثر من مائتى فرع من سلسلة مطاعم ماكدونالد الأمريكية التى تقدم الوجبات السريعة فى العالم أجمع.

فثقافة العولمة، وخصوصا ما يمكن أن نسميه بالثقافة الشعبية، هى فى الحقيقة متأثرة بشكل كبير بالثقافة الشعبية الأمريكية. ويرجع بعض علماء السياسة الأمريكيين استمرار تفوق الولايات المتحدة، ليس إلى عناصر قوتها المادية الملموسة فى الاقتصاد والتسلح، وإنما للجاذبية التى تتمتع بها الآن الثقافة والقيم الأمريكية عبر العالم أجمع.

فقد انتشرت الثقافة الشعبية الأمريكية، وسيطرت على أذواق الناس فى العالم بأسره، فالمنتجات الثقافية الأمريكية فى مجالات الموسيقى والسينما أصبحت تكتسح أسواق الترفيه فى العالم، من مايكل جاكسون ومادونا، إلى أفلام "الأكشن" الأمريكية، إلى المسلسلات التليفزيونية مثل دالاس، والجرئ والجميلة. الأكثر من ذلك أن وسائل الإعلام المحلية والإنتاج الثقافى المحلى بشكل عام فى الكثير من البلدان أصبح يقلد القنوات والبرامج والأفلام الأجنبية لكى ينجح فى حلبة المنافسة فى أسواق الفن والترفيه.

وفى حياتنا اليومية انتشر الذوق الأمريكى فى الملابس وأبرز مثال عليه "الجينز"، أو ما يسمى الآن بالملابس "الكاجوال" خاصة بين الشباب، وافتتحت سلاسل مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية فروعها فى كافة أنحاء العالم. ومع هذا وذاك انتشرت اللغة الإنجليزية، وخصوصا اللهجة الأمريكية، لتصبح لغة عالمية.

ويسمى البعض الثقافة الأمريكية بثقافة "الماكدونالدز"، التى يعتبرها رافضو العولمة نوعا من الغزو الثقافى الذى يسعى

لإضعاف الثقافات الأصلية لتحل محلها الثقافة الأمريكية تدريجيا، بما يضمن استمرار قوة وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - خصخصة العلم والثقافة :

يرى رافضو العولمة إن العلم فى عصر العولمة قد أصبح أكثر ارتباطا بالسوق، نتيجة للدور الكبير الذى تقوم به الشركات العالمية العملاقة فى مجال البحث والتطوير العلمى، ونتيجة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية التى جعلت الأفكار والبحوث العلمية سلعا تباع وتشترى.

ولذلك يتهم البعض العولمة بأنها قد جعلت المعرفة التى كانت مجانية ومفتوحة للراغبين فيها ولصالح المجتمع، معرفة متملكة، ومخصخصة، ولصالح السوق. وبعد أن كان أهل العلم يحرصون على استقلالهم العلمى، أصبحوا الآن يخططون المناهج العلمية وفقا لاتفاقات مع شركات ومؤسسات الأعمال التى تمول النشاط العلمى فى الكثير من الأحيان. والعلماء وأصحاب براءات الاختراع أصبحوا حريصين على أقصى استفادة مادية من اختراعاتهم، والبعض منهم قد يبيع اختراعه لدولة غير وطنهم الأم، لأنها تعطى السعر الأعلى.

ولم يعد العلم اليوم إبداعا يقوم به فرد، بل أصبح مشروعا ضخما لا يقدر عليه إلا المؤسسات العملاقة، إنه عمل منظم ومخطط ومقيد بقيود المال والسوق.

ثانيا: حجج من يؤيدون العولمة:

يرى أنصار العولمة – على النقيض من معارضيها - أنها بداية الانطلاق إلى الآفاق الرحبة للإنسانية، والتحرر من كافة القيود التى تحد من قدرات البشر، والتحرر من الصراعات التى فرضتها السياسة والانتماءات السياسية، التى طالما أدت إلى الحروب بين القبائل والأمم والدول، والتحرر من سيطرة الدولة على الاقتصاد، والمعلومات، بل والتحرر من التعصب والتحيز ضد أى من بنى البشر على أساس الانتماء لبلد، أو دين، أوثقافة، أو طبقة اجتماعية، أو فكر مختلف. فالعولمة هى الحرية فى أبدع صورها، وهى نهاية الأسوار والحدود والقيود.

ويرمز أنصار العولمة إلى نهاية الأسوار بسقوط سور برلين عام ١٩٨٩، وهو السور الذى كان يفصل بين ألمانيا الغربية، وألمانيا الشرقية، أو بين الغرب بمعتقداته وطريقته فى الحياة، والشرق بمبادئه الاشتراكية وأسلوبه فى إدارة الدولة. وقد تلى سقوط سور برلين السقوط المتتالى لكثير من الأسوار والعوائق التى كانت تقسم العالم وتضع الصعوبات فى وجه اندماجه وتفاعل أجزائه مع بعضها البعض.

وأنصار العولمة ينتمون عادة إلى اتجاهين سائدين: الأول يؤكد على فوائد العولمة الاقتصادية، وأهمها تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية العالمية بشكل عقلانى ورشيد بعيدا عن تحيزات السياسة، بما يزيد فى النهاية من الرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم. والاتجاه الثانى من أنصار العولمة، يدافع عن الأبعاد الثقافية والاتصالية فى عصر العولمة. ويرى هؤلاء أن الإنسان فى عصر العولمة قد تحرر من

قهر الدولة وسلطانها، والبشر فى جميع أنحاء الأرض بإمكانهم اليوم التفاعل من خلال وسائل الاتصال الحديث، لبناء عالم واحد متماسك ، يحترم القيمة الإنسانية للفرد.

ويرد أنصار العولمة على التهم الموجهة إلى اقتصاد العولمة كالتالى:

١ - العولمة والتفاوت :

إن أكثر الاتهامات تأثيرا فى نشر روح معادية للعولمة هو الربط بين العولمة والفقر، واعتبار العولمة سببا فى معاناة فئات لا حصر لها من البشر. ويرد أنصار العولمة على هذا الاتهام بأن الأدلة الإحصائية على ارتباط العولمة بزيادة الفقر والتفاوت بين البشر غير مؤكدة. فكما توجد إحصائيات حول تزايد حدة الفقر وعدم المساواة فى بعض مناطق العالم، توجد أمثلة أخرى لم ترتبط فيها العولمة بزيادة الفقر، أو التفاوت فى مستويات المعيشة. وبالتالى قد يكون التفاوت أو زيادة حدة الفقر فى بعض الحالات ناتجا عن أسباب أخرى، مثل اتباع سياسات تنموية غير مناسبة، أو غيرها من الأسباب، وليس بالضرورة عن العولمة.

كذلك الحال بالنسبة لعلاقة العولمة بتزايد معدلات البطالة فى معظم دول العالم. إن اقتصاد العولمة يتمتع بقدر كبير من المرونة، بحيث يخلق من فرص التوظيف والعمالة ما يعوض فرص العمل الضائعة من خلال تسريح بعض العمال، أو انتقال بعض الصناعات إلى الدول منخفضة الأجور.

ويقدم الاقتصاد الأمريكى مثالا واقعيا لتلك الحجة، ففى السنوات العشر الماضية فقد الآلاف من الأمريكيين وظائفهم،

خاصة من العمال والموظفين فى الصناعات والأعمال التقليدية، وبالمقابل، نشأت فرص عمل جديدة فى مجالات مختلفة، والدليل على ذلك أن نسبة البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين ٣ إلى ٤%، وهى من أفضل النسب العالمية.

٢ - العولمة والطريق الثالث :

على الرغم من أن الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة ليست مؤكدة وفقا لبعض الإحصائيات والدراسات، فإن ملايين البشر فى العالم يخشون من تهديد فرصهم فى الحياة الكريمة فى ظل تراجع دور الدولة وترك العنان لأرباب المال والأعمال لتحديد مصيرهم. فالكثير من الفئات غير القادرة تعتمد على الدولة لتوفير التعليم، والصحة، وبرامج إعانة البطالة والعاجزين عن العمل، وبرامج الضمان الاجتماعى بشكل عام، وهذه الاختصاصات هى مناط الدور الاجتماعى للدولة.

وقد بلغت مخاوف المواطن العادى فى العالم ككل من طغيان المصالح الاقتصادية على فرص الحياة الكريمة للبشر إلى الحد الذى أثار جدلا عالميا موسعا حول الموضوع، ووضع تلك القضية على رأس اهتمامات المنظمات الدولية الاقتصادية، والمسؤولين البارزين، ورجال الفكر والسياسة. وظهرت بوضوح نبرة تراجع فى الخطاب العام عن الإسراف فى الحديث عن الكفاءة الاقتصادية والمنافسة، مع إعطاء العوامل الاجتماعية أهمية متزايدة، وكذلك الاهتمام بالأوضاع الخاصة للدول النامية فى ظل العولمة.

وقد ظهرت منذ فترة بعض المبادرات من ناحية أنصار العولمة، التى تحاول التوفيق بين مقتضيات الحرية والكفاءة

الاقتصادية فى عصر العولمة من ناحية، ومراعاة شروط العدالة الجماعية، ومصالح الفئات غير القادرة والحفاظ على دور الدولة الاجتماعى من ناحية ثانية. وهذه المبادرات هدفها تجنب الآثار السلبية للعولمة دون التراجع عن مسيرة العولمة نفسها.

ومن أهم المبادرات التى يحاول المفكرون ورجال السياسة تطويرها اليوم، ما يسمى "الطريق الثالث". ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه الجديد رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير، الذى يرى أن دور الدولة لن يتراجع فى ظل العولمة، وإنما وظيفة الدولة فقط سوف تتغير من تقديم الخدمات بنفسها للمواطنين إلى تأمين وصول تلك الخدمات إليهم. ومن هنا، تفتح هذه المبادرة الباب أمام ابتكار الحلول الخلاقة والسياسات الجديدة للتوفيق بين تراجع دور الدولة ومواردها فى عصر العولمة من ناحية، وضرورة استمرار الدور الاجتماعى للدولة، والحفاظ على الحدود المناسبة للعدالة الاجتماعية من ناحية ثانية.

والمبادرة الثانية التى تسعى إلى التوفيق بين العولمة والعدالة أو "القيم الإنسانية" هى تلك الصيغة التى تقدم بها "كوفى عنان" السكرتير العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة هى دعوة لمجتمع الأعمال العالمى لتبنى القيم الإنسانية الأساسية، فى محاولة لإزالة الخلاف والتناقض بين "البزنس" والقيم. ويسمى كوفى عنان مبادرته "العولمة المصغرة" Global Compact، ويوجد موقع على الإنترنت تسجل فيه الشركات المنضمة إلى هذه المبادرة – والتى تتزايد مع الوقت- نشرات دورية بالأعمال والخدمات التى قدمتها لصالح خدمة أهداف المبادرة. ومن أهم تلك الأهداف:

أ - احترام حقوق الإنسان داخل نطاق عملها ونفوذها.

ب- احترام حرية العمال فى التنظيم والتعبير عن مصالحهم، والامتناع عن جميع أشكال التمييز والقهر فى سياسات التشغيل، وإلغاء عمالة الأطفال.

ج - اتباع سياسات إنتاجية لا تضر بالبيئة، ونشر التكنولوجيا النظيفة، مع اتخاذ المبادرات اللازمة لزيادة الوعى البيئى والمسئولية البيئية.

وأخيرا يؤكد أنصار العولمة أن التناقض بين اقتصادات العولمة ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وبين المصلحة العامة والمصالح الخاصة غير حتمى. وتشير بعض التجارب على أرض الواقع إلى إمكانية الاستفادة من التحرير الاقتصادى دون الإضرار بمصالح الفئات غير القادرة. ففى اليابان مثلا، يعمل النظام الاقتصادى على الحفاظ على الأعمال الصغيرة وعدم الإضرار بها فى ظل منافسات العولمة. الأكثر من ذلك، إن إطلاق حرية رأس المال أمام العمل الخاص فى اليابان فى إطار عملية التنمية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم يضر بالمصلحة القومية، بل على العكس من ذلك، فقد نجح التعاون بين الدولة ورجال الأعمال من أجل بناء "يابان قوية".

٣ - الدول الفقيرة والنامية :

يرى أنصار العولمة أن الاعتقاد الشائع بأن اقتصاد العولمة يخدم مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة، هو اعتقاد مبالغ فيه، ويتسم بالتعميم والتبسيط. فدلالات تحرير التجارة بالنسبة للدول النامية، مركبة وليست بهذه البساطة.

في قضية العمالة مثلا، تخشى الطبقات العاملة فى الدول المتقدمة من منافسة العمالة المدربة ذات الأجور المنخفضة فى الدول النامية، وهذه بالفعل ميزة متوافرة للدول الأقل دخلا بشرط توافر التدريب والمهارات اللازمة. ففى بداية السبعينيات من القرن العشرين استطاعت اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة ومؤخرا الصين وبدرجة أقل البرازيل أن تغزو أسواق العالم بمنتجاتها الصناعية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من تكنولوجيا مرتفعة مع عمالة رخيصة. هذه الدول نجحت فى استغلال حرية التجارة فى ظل العولمة لصالحها بسبب تفوقها فى إنتاج المنسوجات والجلود، بل وبعض الصناعات الحديثة مثل الصلب والسيارات والمنتجات الإلكترونية. وقد تفوقت تلك الدول فى الإنتاج بحيث أصبحت تنافس الدول الصناعية فى عقر دارها.

من ناحية أخرى، فإن الغرب، أو الدول المتقدمة بشكل عام، ليست كتلة متماسكة تسعى فى جهد منظم لفرض سيطرتها على العالم الثالث من خلال العولمة كما يتصور البعض، فالمصالح والمنافسة الاقتصادية فى ظل العولمة حولت أصدقاء وأعداء الأمس إلى متنافسين.

ومن أمثلة الخلافات الاقتصادية الحادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى مفاوضات تحرير التجارة، قضية تحرير تجارة المنتجات الزراعية. ففى حين تسعى الولايات المتحدة إلى تحرير التجارة فى تلك المنتجات ومنع تقديم الدعم للمزارعين، ترفض دول الاتحاد الأوروبى ذلك وتصر على تقديم المعونات والدعم للمنتجين الزراعيين، باعتبار السياسة الزراعية، والظروف المعيشية للمزارعين فى الاتحاد الأوروبى، هى أمور

ذات دلالـة وأهميـة اجتماعيـة، ولا يمكـن إخضاعـــها لاعتبـارات السوق العالمية.

والاختلاف والمنافسة فيما بين الدول الغربية لا يقـف عنـد حـد المفاوضات التجارية، وإنما يمتد لجـذور ثقافيـة وشـعبية. وقـد قـام مؤخرا رئيس نقابة "الكونفيدرالية الزراعية" فـى فرنسـا بمعاونـة بعض زملائه، بتخريب أحد فـروع سلسـلة مطـاعم "ماكدونـالدز" الأمريكية فى شهر أغسطس عـام ١٩٩٩، واسـتقبله المتظـاهرون من الفرنسيين استقبال الأبطال. وقد تم تخريـب المطعـم علـى أثـر فرض الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على بعض المنتجـات الزراعية الفرنسية، نتيجة لرفض فرنسا استيراد الأبقار الأمريكية المغذاة بالهرمونات.

هذه وتلك مجرد أمثلة بسيطة على حجـم الخلافـات بيـن الـدول حول تحرير التجارة، وقد تتفق مصـالح بعـض الـدول الناميـة فـى قضيـة معينـة مـع هذا الطـرف أو ذاك، ولا يوجـد تعـارض تـام ومستمر بين مصالح الدول النامية والـدول المتقدمـة، كمـا يصـور رافضو العولمة.

٤ - العولمة والمنافسة:

يرى أنصار العولمة ان المنافسة فى ظل العولمة هى أكثر مـن مجرد حروب قطع الرقاب بيـن عمالقـة المـال والأعمـال. وهنـاك مثال الاتحاد السوفييتى السابق ودول أوروبا الشرقية التى منعـت المنتجات المستوردة من الدخول إلى أسـواقهم المحليـة، أو بعبـارة أخرى حمت منتجها من المنافسة الأجنبية، ولكنها لم توفـر الحـافز أمام المنتجين للتطوير والتميز، ولذلـك تخلفت تكنولوجيـا الإنتـاج فى هذه الدول كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الغربية.

فالمنافسة هى خبرة مستمرة تنتج بالممارسة الفعلية قيما عصرية مثل أهمية الموارد البشرية والإيمان بالعمل، وما يتبع ذلك من المثابرة والتحلى بروح البحث والاستكشاف والتجربة، والمثابرة والمغامرة وحب التجديد والتخطيط المستقبلى المستمر، واحترام الوقت، ومرونة اكتساب المهارات الجديدة، والقدرة المستمرة على ممارسة النقد الذاتى، وغيرها من القيم الهامة للنجاح فى عالم المنافسة العالمية.

وتوجد فى العديد من الدول خاصة الدول المتقدمة، قوانين لضبط المنافسة وحماية حقوق المستهلك، ومنع تحول المنافسة على أرض الواقع إلى منافسة احتكارية.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية صدرت أحكام قضائية قبل عدة أعوام ضد شركة أى تى أند تى للاتصالات، وذلك لاتباعها أساليب احتكارية تضر بالشركات المنافسة، وبحقوق المستهلكين. ومؤخرا صدر حكم قضائى مماثل فى مواجهة شركة مايكروسوفت للكمبيوتر لنفس الأسباب، حيث كانت شركة "مايكروسوفت" تربط تشغيل منتجاتها ببعضها البعض، وبالتالى يضطر من يحتاج إلى شراء بعض البرامج التى تتفوق فيها مايكروسوفت إلى شراء منتجات أخرى، قد تقدمها شركات منافسة بجودة مماثلة وأسعار أقل. ولذلك صدر الحكم القضائى بتفكيك شركة "مايكروسوفت" إلى شركتين، لمنعها من الممارسات الاحتكارية التى تضر بحقوق المستهلك والمنافسين الصغار.

وهناك جمعيات خاصة لضمان حقوق المستهلك فى مواجهة الاحتكار فى العديد من الدول، وتتمتع هذه الجمعيات بثقل كبير فى التأثير على السياسات العامة خاصة فى الدول المتقدمة، حتى

أن "رالف نادر" وهو رئيس جمعية هامة لرعاية المستهلك فى الولايات المتحدة الأمريكية، قد رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة لخلافة الرئيس بيل كلينتون.

ولكن المشكلة تظل أنه لا توجد تشريعات مماثلة للتشريع الأمريكى المقاوم للاحتكار فى كل دول العالم، وحتى فى حالة إقرار قوانين مضادة للاحتكار فى كل دولة من دول العالم، فالمشكلة سوف تستمر لأن نشاط الشركات العالمية يمتد على نطاق العالم أجمع، بينما القوانين المناهضة للاحتكار تعمل - فى حالة وجودها - على نطاق الدولة فقط، مما يتطلب ابداع حلول، ووضع قواعد تعمل على نطاق العالم ككل لمواجهة مشكلات العولمة.

من ناحية ثانية فإن، المشاركة السياسية فى معظم دول العالم الثالث ليست بالنضج الكافى، بحيث تعطى جمعيات حماية المستهلك الثقل الذى تحظى به فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، مما يعقد على أرض الواقع من الحلول النظرية الممكنة لمكافحة الاحتكار، أو حتى تلك الحلول الممكنة فى مناطق أخرى من العالم.

٥- العولمة والعنف :

يرى أنصار العولمة أنها أصبحت تنسب إليها كافة المشكلات والشرور. فالجريمة المنظمة، والمافيا الدولية سابقة على العولمة الحديثة. وإذا كانت حرية الانتقال، وسهولة التنظيم فى عصر العولمة قد سهلت عمل الجريمة عبر الحدود الدولية، ونقلتها من المحلية إلى العالمية، فإنها تسهل فى المقابل التنسيق بين الدول لإرساء القواعد العالمية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة على النطاق العالمى.

٦- العولمة والثقافة :

يرى أنصار العولمة إن عولمة الثقافة هى من أهم إيجابيات العولمة ، فقد عززت ثقافة العولمة زيادة الوعى بالقضايا الإنسانية والتفاعل معها. كذلك تتطلب ثقافة العولمة قدرا من التسامح مع وجهات النظر المخالفة، بما يتطلبه ذلك من الانفتاح الفكرى، واحترام الاختلاف، ولذلك فهى تساعد على سهولة التفاعل فيما بين الجماعات والمجتمعات المختلفة.

وقد قللت الثورة فى تكنولوجيا الاتصالات من قدرة الدول والحكومات على إخفاء أخبار الفساد، أو الاستبداد، أو الركود الاقتصادى، أو تشويه الحقائق وتحريفها، مثلما كان يحدث كثيرا فى الماضى. فالقنوات الفضائية تذيع الأخبار التى قد يكون محظور نشرها فى الإعلام المحلى، وكذلك الإنترنت، قد تحتوى على طبعات إلكترونية من المواد المحظور نشرها فى بعض الدول. وبالتالى أصبح العالم أكثر شفافية، وأصبحت قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ملء السمع والبصر فى كل أنحاء العالم.

٧- المجتمع العالمى الجديد :

يرد أنصار العولمة على تهمة التفاوت الثقافى بأن العولمة تتيح إمكانيات هائلة للتفاعل وحشد الآراء وتنظيم العمل على مستوى العالم أجمع، تحت إسم المجتمع المدنى العالمى، الذى يعتبر فضاء مفتوحا للتأثير للمهتمين من كل دول العالم. فهذا المجال من مجالات العولمة لا يتمتع فيه الغرب بأفضلية على دول العالم الثالث، سوى بخبرة الممارسة التى يمكن اكتسابها.

وفى هذا الإطار، اكتسبت المنظمات غير الحكومية التى يشكلها بعض الأفراد أو الجماعات من كل دول العالم، للدفاع عن مواقف ومعتقدات عادة تكون عالمية الطابع مثل حماية البيئة، وحماية حقوق المرأة والطفل، والدفاع عن حقوق الإنسان، أهمية كبيرة فى عصر العولمة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن أفرادا عزل استطاعوا التصدى لدول عظمى وتغيير مواقفها من خلال آليات وإمكانات العولمة. فقد نالت جودى وليامز جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ لإسهامها فى الحظر الدولى على الألغام الأرضية رغم معارضة القوى الكبرى العالمية. وقد استطاعت جودى وليامز حشد الرأى العام المناهض للألغام الأرضية وتنظيم حركة من ألف جماعة من جماعات حقوق الإنسان فى العالم للدفاع عن هذه القضية عن طريق الإنترنت.

فالعولمة التى أفقدت الدولة بعض سلطانها، أعطت للإنسان الفرد، والتنظيمات التى يشكلها للتعبير عن مصالحه الكثير من الإمكانيات التى لم تكن متصورة قبل عصر العولمة.

٨ - العولمة والخصوصية الثقافية :

إن المخاوف على الثقافة الأصلية والهوية الوطنية من طغيان الثقافة الأمريكية، يعتبر من أهم المخاوف المرتبطة بعولمة الثقافة. ويرى بعض أنصار العولمة إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس بالضرورة نوعا من الغزو الثقافى، أو محاولة أمريكية متعمدة للتأثير على أذواق العالم، إنما الشعب الأمريكى نفسه يتكون من خليط من البشر (زنوج، وأمريكيين لاتينيين، وآسيويين، وأنجلو ساكسونيين) وتتمتع الثقافة الأمريكية التى تلائم

هذه الأجناس والأمزجة المختلفة من البشر بمرونة كبيرة، فهى سهلة الانتشار عبر غيرها من المجتمعات والدول.

كذلك يتمتع النموذج أو الحلم الأمريكى، بجاذبية كبيرة لأنه يرمز إلى قيم الحرية والطموح والنجاح التى تخلب ألباب الشباب من جميع أنحاء الأرض. ويتوافر لدى الولايات المتحدة الأمريكة إمكانات هائلة فى مجال صناعة الفن والترفيه مقارنة ببقية دول العالم، ومن هنا يتردد الحديث حول الغزو الثقافى الأمريكى فى عصر العولمة.

ويرد أنصار العولمة على المخاوف من اكتساح المنتجات الثقافية الأمريكية للعالم، بأنه توجد بعض الوسائل لمواجهة هذه الظاهرة، ومنها التشريعات القانونية المباشرة. فدول الاتحاد الأوروبى مثلا، ورغم التحالف والترابط الواضح بينها وبين الولايات المتحدة، تنص قوانينها على أن يكون ٥١% على الأقل من محتوى البرامج والأفلام التى تبث فى الإعلام فى دول الاتحاد هى برامج ومواد أوروبية، وليست أمريكية، وهذه القوانين تسعى الولايات المتحدة إلى تغييرها من خلال قوانين منظمة التجارة العالمية لضمان الانتشار لصناعاتها الإعلامية.

من ناحية ثانية، فإن سوق الاتصال والثقافة مفتوحة لمن لديه الرغبة والقدرة على التأثير، وهنا يبرز دور الإعلام المصرى والعربى بوجه عام فى طرح الصورة الحقيقية للقيم العربية والإسلامية، فى مواجهة الاعتقادات الخاطئة، والأنماط الشائعة.

وقد حققت بعض المنتجات الثقافية والفكرية لبعض دول العالم الثالث انتشارا فى دول العالم المتقدم، فالفيلم الهندى مثلا استطاع تحقيق انتشار كبير فى الستينات، ونجحت هونج كونج وتايوان فى تحقيق نجاح مشابه فى التسعينيات، بل إن السينما

الإيرانية بكل ما تتسم به من محافظة دينية نجحت فى أن تجد لنفسها موطنا لقدم فى المهرجانات الدولية.

الأكثر من ذلك أن المنتجات الثقافية الأمريكية نفسها أصبحت متأثرة بالثقافات الأخرى فى العالم، فالولايات المتحدة نفسها اليوم ليست محصنة ضد تأثيرات العولمة، والكثير من الأفلام الأمريكية أصبحت تضم أبطالا من أصل آسيوى أو لاتينى، ولم تعد الثقافة الأمريكية نفسها متمحورة حول الكاوبوى البطل.

والحديث عن غزو ماكدونالدز، وأسلوب الحياة الأمريكى للعالم أيضا مردود عليه، فالطعام الصينى، والهندى، والمكسيكى، والإيطالى انتشر انتشارا كبيرا فى السنوات الماضية فى كل أنحاء العالم. والعولمة التى حظى من خلالها "الهمبورجر" والفاست فوود الأمريكى بهذا الانتشار لا تمنع "الفول والطعمية" مثلا من منافسة ماكدونالدز فى عقر داره. الأمر يتوقف على الفكر والمبادرة، واستغلال الفرص التى تتيحها العولمة، وتوظيف الاستثمارات التى تدعم هذا الفكر.

ومن هنا يرى أنصار العولمة، أنه على المدى البعيد، حين يتحقق اندماج معظم بقاع الأرض ومساهماتها بفاعلية فى العولمة، سوف تصبح العولمة أقل تأمركا، وأقل تمركزا حول الذات الغربية.

الفصل الخامس

العولمة واقع جديد

هنـاك اتجـاه ثـالث يختلـف مـع الاتجـاهين السـابقين فـى تقييــم العولمة، ويرى هذا الاتجاه أن العولمـة أصبحـت أمـر واقـع جديـد نعيشه بالفعل، فالقضية هى كيف نتعامل معها ونستعد لها.

والعولمة كما أنها تفرض تحديات ومخاطر، فهى تتيـح فرصـا ومجالات أفضل للحيـاة فـى العـالم. ولذلـك فـإن الوقـوف عنـد حـد الرفض للعولمة وسياساتها لـن يجـدى، وإنمـا يفـرض هـذا الواقـع الجديد أن تكتشـف كـل أمــة إمكانيـات تجنـب تلـك المخــاطر، واستغلال الفرص المتاحة فى هذا الواقع العالمى الجديد.

ومن أهم التحديات التى تفرضها العولمة، خاصـة علـى الـدول الصغيرة والنامية، أن تحرير التجارة يفرض ضغوطـاً هائلـة كمـا سبق التوضيح، خاصة وأن مؤسسات العولمـة الاقتصاديـة وعلـى رأسـها منظمـة التجـارة العالميـة، بحكـم النشـأة، والتطـور، تخـدم مصالح الدول المتقدمة بشكل أكبر. فالعولمة تتيـح مميزات بشكل غير متساوى للدول والأفراد والشركات. ولكـن مـاذا يتيـح رفـض الانضمام إلى تلك المؤسسات؟ ولماذا "تكـافح" دولـة مثـل الصيـن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إذا كانت المنافسة مستحيلة، وقواعد اللعبة مجحفة؟

إن مجرد الانضمام إلى اللعبة يتيح التأثير على قواعدهـا، ولـو بـالتدريج. إن منظمـة التجـارة العالميـة علـى سبيل المثــال تتخـذ قراراتها بأغلبية التصويـت، عـن طريـق منـح صـوت واحد لكل دولة، فالقوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية داخل المنظمـة

تساوى القوة التصويتية لمصر ، والقوة التصويتيـة لجزيـرة فيجـى. ومن هنا، فالأغلبية العددية للدول النامية تتيح إمكانية التأثير على مجريات الأحداث.

إلـى جـانب الصعوبـات المؤسسـية، توجـد علـى أرض الواقـع العديد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية فى منافستها للـدول المتقدمة، وفقا لمنطق العولمة. فالمنتجـات التـى تتخصـص معظـم الدول النامية فى إنتاجها هى عادة منتجات تقليديـة، تنتـج بواسطة تكنولوجيا تقليدية أو غير مرتفعة. ويتسم الإنتاج العـالمى فـى هذه المنتجـات بفـائض إنتــاجى كبـير Surplus-production / Over production ، ولذلك تطـرح تلـك المنتجـات فـى الأسـواق العالميـة بأسعار منخفضة نسبيا لأن العرض منها أكـبر مـن الطلـب عليـها. فى نفس الوقت، تتفـوق الـدول الغربيـة المتقدمـة فـى إنتـاج السـلع التكنولوجية المتطورة، التى تحتاج إليها الدول الناميـة لدفـع عجلـة التنمية. ومن هنا لا تتمتـع دول العـالم الثـالث التـى تتخصـص فـى المنتجات الأولية والسلع ذات التكنولوجيـا التقليديـة، بميزة كبرى فى مبادلاتها أو تجارتـها مـع الـدول الأخـرى المنتجـة للسـلع ذات المكون التكنولوجى الأعلى.

ويزيد من تلـك الصعوبـات، إن الشـركات العالميـة العملاقـة - كمـا ناقشـنا مـن قبـل - أكـثر قـدرة علـى المنافسـة مـن الشـركات الوطنية، مما يضع ضغوطا متزايدة على الصناعات الوطنية التى مازالت فى طور النشأة فى معظم دول العالم الثالث.

ورغـم كـل تلـك الصعوبـات، توجـد دائمـا ثغـرات ومنـافذ للمنافسة، فهناك عدد مـن المجـالات التـى تسـتطيع أن تنفذ الـدول النامية منها إلى المنافسة ومنها مثـلا صناعـة البرمجيـات التـى لا

تحتاج إلى الاستثمارات الهائلة التى تحتاج إليها صناعة أجهزة الكمبيوتر وقطع الغيار الخاصة به، والتى تتطور بسرعة مذهلة.

ويتفوق بالفعل عدد من الدول النامية فى صناعة البرمجيات ومنها الهند. فهواة الكمبيوتر من الهند استطاعوا التأثير على صناعة البرمجيات فى العالم، وأصبح مصممو البرامج الهنود من أفضل المصممين فى العالم، بحيث لا تخلو شركة عالمية تعمل فى هذا المجال منهم. ويسيطر هؤلاء على وادى السيليكون فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدرجة التى جعلت البعض يسمى تكنولوجيا المعلومات فى أمريكا "تكنولوجيا بالكارى" نظرا لتأثير الهنود عليها، ليس الولايات المتحدة فقط، بل إن دولة مثل ألمانيا تعانى نقصا فى الأيدى العاملة، قررت توظيف الهنود فى الصناعات الإلكترونية من داخل بلادهم، بحيث يتم تبادل المعلومات بين الشركة الأم والفرع فى الهند فى أجزاء من الثانية. ولا يخفى تأثير ذلك على التنمية داخل الهند ذاتها، وعلى الأهمية التى تكتسبها الهند فى أسواق العمالة الدولية.

من ناحية ثانية تتيح العولمة عددا من الفرص أهمها ، زيادة صادرات البلدان النامية عن طريق النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحسين منتج الدول النامية من خلال المنافسة، والحصول على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات العالمية، أو حتى من خلال الاستيراد، مما يحسن الأداء الاقتصادى لتلك الدول.

ويدل العديد من المؤشرات على استفادة كثير من الدول النامية من العولمة الاقتصادية فى السنوات العشرين الماضية، فقد تضاعف حجم رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إليها أربع مرات تقريبا فى النصف الأول من التسعينيات، وأصبحت تمثل حوالى

٧٥% من مجموع مواردها المالية الصافية طويلة الأجل. كما ارتفعت حصة البلدان النامية من الاستثمار المباشر حول العالم من ٢٣% عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٤٠% خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤.

ولكن الاستفادة من تلك الفرص التى تتيحها العولمة مرهون بقدرات الدول على استغلال الفرصة بكفاءة، وفى الوقت المناسب، ولذلك فإن معظم تلك الاستثمارات التى تذهب للدول النامية تتركز فى بعض الدول الآسيوية التى تتمتع بقدرات تكنولوجية أعلى، مع عمالة ماهرة رخيصة، وتتسم بالدأب واحترام قيم العمل، كما نجحت تلك الدول فى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة لتهيئة المناخ الاقتصادى الملائم. تلى مجموعة الدول النامية الآسيوية فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى دول أمريكا اللاتينية، وأخيرا تقع معظم دول أفريقيا وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء خارج إطار الاندماج الاقتصادى الدولى، وتعانى من مختلف مشكلات الفقر والتخلف والمرض.

وإذا نظرنا إلى توزيع الاستثمارات الخاصة المتدفقة إلى الدول النامية، والتى تضاعفت أربع مرات فى بداية التسعينيات، نجدها متركزة فى عشر دول هى بالترتيب: الصين المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل وتايلند والهند وتركيا وأندونيسيا. وتنتمى معظم تلك الدول إلى شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، كما أن معظمها من الدول متوسطة الدخل، أما الدول منخفضة الدخل، فهى محرومة من ثمار العولمة فى هذا المجال، وما زالت تعتمد فى تمويل العجز لديها عن طريق

القروض والمعونات، لأن الكثير منها غير مهيأ لاستغلال تلك الفرص التى يتيحها اقتصاد العولمة.

ومن أهم الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبى وتحقيق قدر أكبر من الاندماج فى الاقتصاد العالمى، تأسيس بنية أساسية وطنية مؤهلة للتعامل مع مؤسسات العولمة، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتسهيل عمل المستثمرين واكتساب ثقتهم، ودعم اتخاذ القرار الاقتصادى بالمعلومات اللازمة، ومحاربة الفساد الإدارى، وإمكانية محاسبة المنحرفين والفاسدين فيما يعرف بالشفافية والمحاسبية.

كل هذا بالإضافة إلى اتباع سلسلة من السياسات الاقتصادية الكبرى والتى تقررها الدولة عادة بالاتفاق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية. ومن هنا يتضح أن الدول النامية لا تستفيد بالتساوى من الفرص التى تتيحها العولمة، وإنما تستفيد الدول بقدر نجاحها فى بناء قدراتها الذاتية، وكفاءتها فى استغلال الفرص المتاحة فى الوقت المناسب.

والوقت يعتبر من أهم عناصر النجاح فى عالم العولمة، فالسبق عنصر حاسم فى تحقيق النجاح فى عالم العولمة، لأن تضييع الوقت يوسع الفجوة ويزيد من الصعوبات. والدول الآسيوية حققت هذا السبق مقارنة بغيرها من الدول النامية، فإلى جانب الدرجات الأعلى من التصنيع التى وصلت إليها، يفيدها هذا السبق فى جذب الاستثمارات والأموال اعتمادا على الخبرة السابقة للشركات العالمية فى العمل مع تلك الدول على مدى الربع الأخير من القرن العشرين. فرأس المال بطبيعته "جبان"، ويحتاج إلى بيئة عمل يطمئن إليها، وتلعب العوامل النفسية دورا كبيرا فى توجيهه. ولذلك تشكو بعض الدول النامية، خاصة فى أفريقيا، من

أنـها حققـت الإصلاحـات الاقتصاديـة اللازمـة، ومـا زالـت الاستثمارات الأجنبية تفضل العمل فى الدول الآسيوية.

وتتيح ثقافة العولمة بدورها فرصا ، فقد حققت ثـورة الاتصـال والمعلومـات إمكانيـات هائلـة أمـام تفـاعل البشـر مـن كـل أنحـاء الأرض. كذلك سلطت ثقافة العولمة الضوء على عدد من المبـادئ الإنسانية أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتيح الإنترنت إمكانـات هائلـة للتفـاعل، والاتصـال، والتـأثير أمام الأفراد والهيئات فى كل دول العالم. وباستثناء حـاجز اللغـة، لا تتميز الدول المتقدمة بميزات تحول دون استفادة الدول الناميـة من الإنترنت كما هو الحـال فـى اقتصـاد العولمـة. وبعض الدول الناميـة ممثلـة علـى الإنـترنت بعـدد مـن المواقـع يقـارب أو يفـوق تمثيل بعض الدول المتقدمـة، فالـهند علـى سبيل المثـال لديـها ١٦ ألـف موقـع، وسنغافورة ٦٥٠٠ موقـع، وماليزيـا حوالـى ٦٥٠٠ موقـع، والمكسيك حوالـى ٤٢٠٠ موقـع فـى أوائـل عـام ٢٠٠١. فمنطـق الإنـترنت مثـل منطـق معظـم قضايـا العولمـة وهـو قبـول ودخول حلبة المنافسة.

كذلـك قـد تتيـح الإنـترنت فرصـا ضخمـة للتفـاعلات الإقليميـة فضلا عن التفاعل مع العالم الخـارجى، ومن ثـم يمكـن البـدء بنـواة لشبكة معلومـات عربيـة داخلية interanet تربط الأفراد والمؤسسات فى الدول العربية وتلائم ثقافـة وحاجـات المجتمعـات العربيـة، ثـم ربط هذه الشبكة بشـبكة المعلومـات الدوليـة. وسـوف تسـاعد هـذه الشبكة علـى تسـهيل التفـاعل الثقـافى العربـى، وتزيـد مـن فـرص التبادل التجارى فيما بين الدول العربية، ووضع الأسـواق العربيـة على خريطة الأعمال الدولية.

ومن أهم التحديات التى تفرضها ثقافة العولمة، هو إضعافها للقيم والثقافات الأصلية فى كل العالم لتفسح الطريق أمام ثقافة العولمة. ولذلك تثور بعض المخاوف من أن رياح العولمة قد تضعف القيم الإسلامية.

وثقافة العولمة، بمعنى وجود سمات مشتركة من البشر، تمكن من توفير أرضية مشتركة بينهم مكونة من بعض الأفكار والنظم والقوانين لا تتعارض بالضرورة مع القيم الإسلامية.

فالتاريخ الإسلامى يكشف مرونة الإسلام فى التفاعل مع غيره من الحضارات والديانات، دون الشعور بأنها تهدده أو أنه لابد أن يقضى عليها. فقد فتح المسلمون دولا كثيرة من سور الصين إلى نانس، على بعد مائة كيلومتر من باريس، مع ذلك استمرت اليهودية والمسيحية فى أوساط المجتمعات الإسلامية يمارسهما أهلها بحرية.

ويشهد تاريخ انتشار الإسلام بأن الإسلام حقق أكبر انتشار فى قارة آسيا ليس عن طريق الفتح، وإنما من خلال التجارة، وإعجاب الشعوب الآسيوية بأخلاق التجار المسلمين.

وقديما انتقلت المسيحية من الشرق إلى أوروبا، وانتشر الإسلام من الحجاز إلى الهند وفارس والصين، واقتبست الأمم عن بعضها البعض أفكارا وعلوما وفنونا وتكنولوجيات. ولكن هذا التفاعل والتأثير المتبادل الذى كان يحتاج فى الماضى إلى عقود وقرون، أصبح فى عصر العولمة الحديثة لا يستغرق سوى دقائق معدودة.

والشكل الحالى للعولمة وارتباطها بشكل كبير بالحضارة الغربية، هو الذى يخلق هذا الخوف من تأثير العولمة على الإسلام. يرتبط بذلك أن معظم الدول الإسلامية تنتمى إلى العالم

الثالث، بما تفرضه العولمة على تلك الدول من صعوبات وتحديات.

والعولمة - فى حد ذاتها - ليس لها انتماء قومى أو دينى، وبالتالى فهى ليست موجهة ضد أحد، وإنما تتيح لجميع الأفكار والمعتقدات والأديان التعبير عن نفسها بحرية. ولكن فرص التفاعل الثقافى التى تتيحها العولمة مرتبطة باستخدام آليات العصر، وتطوير وسائل التعبير عن الذات للحفاظ على الهوية الثقافية مع القبول بالمبادئ العامة للإنسانية.

وعلى ذلك، فإن رفض العولمة باعتبارها تهديدا للقيم الإسلامية هو فى كثير من الأحيان من قبيل الخوف من المجهول، أو التردد فى تطوير الأساليب اللازمة لمواكبة الظروف المتغيرة.

ومع ذلك فهناك العديد من المحاولات الساعية للتعبير عن الإسلام بلغة العصر، وتظهر على صفحات الإنترنت العديد من المواقع التى تعرف بالدين الإسلامى وتفسر القرآن الكريم.

والأمر نفسه ينطبق على البث المباشر والفضائيات، فالبعض كان يتحدث عن "الدش" باعتباره مفسدة للأخلاق فى بداية انتشاره فى الدول العربية والإسلامية، ولكن ما لبثت أن ظهر العديد من القنوات العربية الفضائية التى تلائم احتياجات مجتمعاتها، وبعض تلك القنوات مخصص لتوضيح تعاليم الإسلام ومنها برامج دينية "إسلامية" باللغة الإنجليزية، مثل محطة "إقرأ" على سبيل المثال.

وأخيرا، تلعب مؤسسات المجتمع الأولية فى كل المجتمعات، وأهمها الأسرة والمدرسة، دورا بارزا فى حماية ثقافة وقيم

المجتمع الأساسية الدينية منها أو القومية، كما تلعب دور المصفاة لاختيار ما يناسب كل مجتمع من الوافد الجديد واستبعاد أو تحييد التأثيرات غير المواتية. فالمجتمعات الآسيوية مثلا هى من أكثر المجتمعات فى العالم الثالث اندماجا فى مضمار العولمة، وهى تحافظ فى نفس الوقت على طابعها القومى وقيمها الأساسية، وعلى رأسها احترام الأسرة، والجماعة.

الخاتمة

إن الحديث عن العولمة يثير تناقضات لا حصر لها ما بين أسلوب الحياة الذى اعتدناه، والتغيرات الجديدة التى تفرضها العولمة يوما بعد يوم، سواء المواجهة بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة، أو بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، أو بين الوطنية والعولمة. وكل تلك القضايا الجديدة التى تثيرها العولمة هى قضايا مفتوحة للحلول والإبداعات الإنسانية. فالعولمة واقع جديد يفرض التحديات التى تحتاج إلى إعمال العقل لتشكيل الأساليب الجديدة والملائمة للاستفادة من الفرص التى تتيحها وتجنب ما تحتوى عليه من مخاطر.

ومسيرة العولمة ليست بمعزل عن إرادة البشر، والجماعات، والدول. بل إن العولمة نفسها -كما رأينا- تتيح قدرا كبيرا من إمكانيات التأثير لمراجعة أهدافها المبدئية، وتعديل مساراتها بشكل مستمر.

والعولمة فى اللحظة الراهنة هى عالم لا نهائى من التناقضات، فهى تعنى تلاشى المسافات وانكماش العالم واندماجه من خلال البث الفضائى، الإنترنت، والفاكس، ومع ذلك يتزايد الشعور بالانقسام بين دول متقدمة ودول متأخرة، وأغنياء وفقراء

داخل الدول. وفى الوقت الذى تتيح فيه العولمة فرصا متزايدة لتحقيق النمو الاقتصادى، فهى تفرض صعوبات متزايدة أمام بعض الدول النامية وخصوصا الدول الأقل نموا.

وفى الوقت الذى تتيح فيه العولمة اهتماما غير مسبوق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن بعض الدول الكبرى قد تسيئ استخدام هذه المبادئ للتدخل فى شؤون بعض الدول. وفى نفس الوقت قد ترفض بعض الدول، خاصة فى العالم الثالث الالتزام بهذه المبادئ العالمية، بحجة أنها لا تناسب خصوصيتها الثقافية لتتهرب من الالتزام ببعض الحقوق الأساسية لمواطنيها مثل الحق فى محاكمة عادلة، واتفاقيات منع تعذيب المسجونين والمتهمين.

والعولمة وهى تتيح فرصا هائلة للتفاعل الثقافى العالمى، فهى تقصره على القلة التى تتحدث الإنجليزية وتستطيع الاتصال بشبكة الإنترنت. والعولمة وهى تخلق نزعات استهلاكية متزايدة من خلال نشر أنماط استهلاك معينة عبر فئات أكبر من البشر، تفرض فى نفس الوقت ظروفا أصعب على معيشة أعداد متزايدة من البشر، وإمكانهم الوفاء بالحاجات الأساسية فضلا عن الاستهلاك المبالغ فيه.

وأخيرا، فإن مكان وقوع الدولة أو الفرد على أحد طرفى النقيض، يعتمد إلى حد بعيد على بناء القدرات الذاتية، فالعولمة تضع الفرد فى حالة تحدٍ دائم مع بيئته بحيث يحاول استغلال الفرص التى تتيحها وتجنب المخاطر التى تنطوى عليها، وتحدد استجابته هذه، موقعه فى عالم العولمة.

رقم الايداع ١٤٦٠٨ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 178 - 8

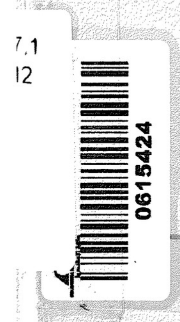
موسوعة الشباب السياسية

هذه الموسوعة هى باكورة التعاون بين المركز ووزارة الشباب. وهى تشمل إصدار ٢٠ كتيب عن المفاهيم والمؤسسات الأساسية التى يصادفها الشباب بشكل متكرر خلال مطالعتهم للصحف أو مشاهدتهم للتليفزيون.

وتصدر هذه الموسوعة بدعم مالى من مؤسسة الأهرام ووزارة الشباب. وتمثل استكمالا لرسالة المركز منذ ان اصدر أول موسوعة عن الصهيونية فى أوائل السبعينات. كما تمثل دعما لمشروع طموح تقوم به وزارة الشباب لتطوير مراكز الشباب فى كل المحافظات.

وتهدف الموسوعة الى تزويد الشباب بمعرفة مبسطة وسليمة وموضوعية ومنزهة عن الغرض. ونقدم فى هذا العدد الثالث عشر مفهوم العولمة ودلالاته الموضوعية فى الواقع والخلاف الشديد على هذه الظاهرة وحجج كل من أنصار وخصوم العولمة.

ونقدم فى الأعداد التالية تعريفا بمفاهيم أخرى مثل الخصخصة والقوة والسياسة الخارجية وحقوق الإنسان وثورة الاتصالات وغيرها .



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر